الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤٢٢ (استئناف ١)**

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيسة:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيدة شين غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد جينغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2001/852).

01-64951 (A)
0164951

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسية، على عقد هذا الاجتماع الهام هنا اليوم بشأن الأطفال والصراع المسلح. ويود وفدي الإعراب عن الشكر للأمين العام والإشادة بالممثل الخاص، أوتونو والمديرة التنفيذية، ببلامي لما أدوه من عمل في هذا المجال وللبيانات التي أدلوا بها هنا اليوم. ونشكر كذلك الحاجي بابا سوانح على بيانه البليغ صباح هذا اليوم حول خبراته.

وفي وقت لاحق من هذه المناقشة ستدلي بلجيكا التي ترأس الاتحاد الأوروبي، ببيان، وأيرلندا تؤيده بالكامل.

إن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح يمثل حالة ضاغطة بالنسبة لإدراج منظور يتعلق بالطفل في عملنا. وعموما فوفدي يرى مهمتنا في المجلس ذات شقين. فنحن بحاجة إلى التأكيد علنا على التزاماتنا الأولية بالإطار المعياري بما فيه اتفاقيات جنيف، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية. كما أننا بحاجة إلى إعادة تأكيد أهمية القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠١) من حيث جدول أعمال المجلس.

والجانب الثاني من عملنا هو التحرك الآن بشكل حاسم صوب ما يسميه الأمين العام والممثل الخاص عهد التطبيق.

واسمحوا لي أن أبدي ثماني نقاط عامة تتعلق بموقف أيرلندا. الأولى، أننا نرى من الضروري أن تمتثل جميع الدول بشكل صارم لالتزاماها تجاه الطفل بموجب القانون الدولي. وكما قالت المديرة التنفيذية، ببلامي في اجتماع العام الماضي، فكل من ينتهكون حقوق الطفل أو يتواطؤون على هذه الانتهاكات - سواء أكانوا حكومات أم جماعات متمردة أم صانعي أسلحة حرب أو متاجرين بها، أم رجال أعمال لا ضمير لهم - لا بد من إجبارهم على الإحساس بسلطان كلمة المجلس.

والثانية، أن وفدي يعتبر أن المجلس يتحمل مسؤولية واضحة عن قضية حماية الطفل، بما في ذلك ما يتعلق بحالات الصراع وعمليات السلام. وكذلك يتحملها آخرون بطبيعة الحال. فالحكومات الوطنية وبقية منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأرحب عليهم أيضا الوفاء بالتزاماهم.

وترى أيرلندا أن على المجلس أن يدمج الشواغل المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالحرب إدماجا كاملا في عملنا. وعلينا، بصفتنا مجلسا، أن نبقي قضية الطفل - الآثار الشديدة للصراعات المسلحة عليهم والصعوبات الخاصة التي يواجهونها في إعادة التوطين بعد انتهاء الصراع - على بالنا بقوة لدى معالجتنا لمهام صنع السلام وحفظ السلام وبناء القدرات.

والثالثة، أن أيرلندا ترى أن علينا أن نتحرك بأسلوب منهجي نحو توكيد المعايير الأساسية للسلوك الإنساني الذي تنتهجه في الحرب القوات المسلحة والقوات غير الحكومية على السواء، ومواجهة مسألة الجنود الأطفال.

والرابعة، أن وفدي يؤيد بالكامل نداء الأمين العام بمحاكمة المسؤولين عن العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في زمن الحرب. ونحث على الإسراع بالتصديق على نظام روما الأساسي المنشئ لمحكمة جنائية دولية. والذي يسلم باعتبار العنف الجنسي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

والخامسة، أن وفدي يؤيد بشدة توصية الأمين العام بأن تشتمل ولايات عمليات السلام بشكل واضح على أحكام لمراقبة حقوق الطفل والتوصية بأن المعلومات الدقيقة والجارية عن حماية حقوق الطفل في الصراعات المسلحة - من مصادر متنوعة تشمل عمليات الأمم المتحدة للسلام والأفرقة القطرية والمقررين الخاصين والمنظمات غير الحكومية -

ينبغي أن توفر لمجلس الأمن والدول الأعضاء. ويولي وفدي أهمية خاصة للتوصيات بشأن إدراج حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

والنقطة السادسة، أن وفدي يولي أهمية كبيرة لعمل إدارة عمليات حفظ السلام في مجال حقوق الطفل وحمايته. ونشيد بالاقتراح الأخير من وكيل الأمين العام غيينو بإنشاء فريق عامل غير رسمي مشترك بين الوكالات يعنى بإدماج الشواغل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات صنع السلام وحفظ السلام.

ويلاحظ وفدي أيضا مع الارتياح التعاون القائم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة عمليات حفظ السلام في مجال إدراج مراقبة حقوق الإنسان ضمن عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق مسؤولي حقوق الطفل في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرى أن ثمة جدلا قويا حول ضم مسؤولي حماية الطفل إلى عمليات حفظ السلام المناسبة للتركيز على قضايا الطفل والمساعدة في رصد الامتثال للالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالطفل. ولقد أدى الممثل الخاص، أوتونو عملا ممتازا في تأمين ٥٩ التزاما من الأطراف في الصراع المسلح. غير أنه لا بد من إخضاع أعمال الأطراف لمراقبة وثيقة. فيجب أن تفهم الأطراف أن تلك الالتزامات ليست هدية منها بل هي تعكس طلبات المجتمع الدولي.

والنقطة السابعة التي أشدد عليها هي أن وفدي يؤيد مخلصا تقدير الأمين العام أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لا يطيل أمد الصراع فحسب بل يحوّل موارد المجتمعات بعيدا عن المرافق التعليمية والاجتماعية الأساسية. وعلى هذا فنحن نؤيد اقتراح الأمين العام أن ينظر المجلس في اتخاذ تدابير هادفة ضد أطراف الصراع المسلح تشمل الجيران المتواطئين الذين تسهم أعمالهم في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وإشعال الصراعات العنيفة.

وأخيرا، فأيرلندا ترى أن على قطاع الشركات مسؤوليات خاصة كذلك، ويرى وفدي أن يولى اهتمام فعلي للفكرة – التي أشار إليها الأمين العام آنفا – التي مؤداها أن بوسع مصارف التنمية المتعددة الأطراف وقطاع الشركات الدولية أن تجري تقييمات للآثار الواقعة على الأطفال فيما يتعلق باستثمارات ومشاريع معينة يمكن أن تمولها في مناطق الصراع أو بالقرب منها.

وعلى صعيد وطني، تكتسي قضية الأطفال في الصراع المسلح أهمية خاصة لدى الحكومة الأيرلندية، وتؤيد أيرلندا بشدة الجهود الدولية المبذولة لتعزيز مستوى الحماية المتاحة للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

ونحن ندعم بنشاط مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ويسرنا أن نكون عضوا في فريق أصدقاء الممثل الخاص. ودعم أيرلندا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة يتزايد بسرعة وقد تضاعف طيلة العامين الماضيين. ويتركز برنامج معونتنا على الاحتياجات الأساسية وقطاعات السكان الأضعف من غيرهم مع التركيز الخاص على النساء والأطفال، الذين ينحون إلى أن يكونوا أكثر الفئات تعرضا للخطر في حالات الصراع وفي المناطق التي تشكل الصراعات طويلة الأمد عقبة مستمرة أمام التنمية لأمد بعيد.

والأمين العام، في ملاحظاته اليوم، وكذلك السيد أوتونو، الممثل الخاص والسيدة بيلامي، المديرة التنفيذية، عالجوا بكل حق قضية أفغانستان ببعض الإسهاب. وقد أعربت أيرلندا عن قلقها في المجلس إزاء استخدام جميع الأطراف الأفغانية المشتركة في الصراع لأطفال صغار جدا.

ونود أن نضمن أن تضم حكومة أفغانستان في المستقبل عنصرا قويا لحقوق الإنسان والعدالة، وأن يجري إيلاء اهتمام خاص بحالة الأطفال.

ويجمع تقرير الأمين العام بقوة ووضوح بين الإطار المعياري للقانون الدولي، وبين الآفاق المعنية بالطفل بشأن عدد من المسائل الرئيسية، بما فيها منع نشوب الصراعات وحماية المدنيين في الصراع المسلح والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجلسة اليوم فرصة جيدة للتأمل في كثير من العناصر المشتركة في هذه القضايا وضرورة العمل الآن على إيجاد استجابات مشتركة وفعالة من المجلس. ونؤيد بقوة مشروع القرار المعروض علينا ونضم صوتنا أيضا في شكر فرنسا على عملها بشأن تنسيقه.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إن الأطفال والصراع المسلح من الموضوعات التي تسلط عليها الأضواء. ويعود كثير من الفضل في ذلك إلى التقرير البارع لغراسا ماشيل، الذي صدر قبل خمسة أعوام. وكذلك، أثناء العقد الذي انقضى منذ إبرام اتفاقية حقوق الطفل، أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في معالجة محنة أكثر ضحايا الصراعات ضعفا وقد حددنا المجالات التي ينبغي لنا – نحن السلطات الوطنية فضلا عن الأطراف من غير الدول – أن نتخذ خطوات بشأنها. وقد ارتقينا بالوعي وعززنا المعايير القانونية الدولية لحماية الأطفال. فاتخذنا قرارات بشأن إجراءات مساعدة الأطفال على التغلب على الصدمات أثناء الحرب ومعاونتهم أثناء فترة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وقد تشجعنا لرؤية البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بتورط الأطفال في الصراع المسلح وهو يحصل على العدد المطلوب من التصديقات أثناء الحدث المتعلق بالمعاهدة في الأسبوع الماضي. وبنغلاديش صدقت على هذا البروتوكول في تاريخ سابق ويسرها أنه يدخل حيز النفاذ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم في توطيد الإطار المعياري أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في الربيع المقبل.

إن هذه المنجزات لم تتحقق بيسر. وقد كانت الجهود المستمرة مطلوبة. ونود أن نسجل تقديرنا للأمم المتحدة على استجابتها على نطاق المنظومة لاحتياجات الأطفال المتضررين من جراء الحرب. ونود أن نعرب، بصفة خاصة، عن التقدير للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص وللسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على جهودهما وبياناتهما هذا الصباح في هذا الشأن.

وبفضل الجهود المتضافرة من كثير من الأطراف، هناك "تقدم محمود على عدة جبهات"، (S/2001/852، الفقرة ٥) كما جاء في تقرير الأمين العام. ونشكره على ملاحظاته هذا الصباح، فضلا عن تقريره المفيد وتوصياته. ويسرنا أن قرار مجلس الأمن هذا العام، الذي سيتخذ في نهاية هذه الجلسة، يوافق على عدد من التوصيات المقترحة في التقرير. ونحن نحيي دور وفد فرنسا لإسهامه في هذا العمل.

ولا يزال التقدم المحرز غير كاف. فالصراع المسلح طريقة الحياة لأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ جندي طفل في جميع أنحاء العالم. وهؤلاء الأطفال، الذين تستغلهم جماعات المتمردين المسلحة بصفة خاصة، يتضررون بدنيا وذهنيا. ويرتكبون فظائع ضخمة جدا وكثيرا ما يكون ذلك تحت الضغط. وتملأ تجربتهم عقولهم بذكريات رهيبة تظل فترة طويلة جدا.

والجنود الأطفال ليسوا إلا جزءا بسيطا من ذلك. فالأجيال الكاملة التي تنمو في مناطق الصراع تترل بهم فظائع

الحرب أذى مستمرا. وصغار الفتيات يتعرضن بصفة خاصة للعنف والاستغلال الجنسي. وهؤلاء الأطفال الذين يعيشون في ظل الحرب لا يخبئ لهم المستقبل سوى القليل جدا من الأمل أو التفاؤل وتوقعات ضئيلة.

ومع ذلك، لا يفقد الأطفال أحلامهم. ومن حالة صراع إلى حالة صراع أخرى، نسمع عن أطفال يتوقون إلى العودة إلى ديارهم والانضمام إلى أسرهم والذهاب إلى المدارس والتعلم واللعب والمشاركة ورعاية بعضهم البعض. وقد استمعنا اليوم إلى قصة مؤثرة لطفل من سيراليون. وهناك كثيرون مثله، وكما قالت غارسا ماشيل، فإن أثر الصراع المسلح على الأطفال من مسؤولية كل شخص ويجب أن يشعر كل فرد بالقلق إزاءه. ويجب ألا نسمعهم فحسب بل أن نستمع إليهم أيضا. ويجب أن نأخذ بوجهات نظرهم في عملنا. وعندئذ، وعندئذ وحده، يمكننا أن نحدث تغييرا.

وتعتقد بنغلاديش أن مجلس الأمن يجب أن يركز على خمسة مجالات لمعالجة حالة الأطفال المتضررين من الحرب.

أولا، يجب البدء فيما أطلق عليه الأمين العام ”عهد تطبيق“ (المرجع نفسه) المعايير الدولية لحماية الأطفال. ويجب على المجلس أن يحث الحكومات والأطراف من غير الحكومات على احترام هذه المعايير والتمسك بها. والبروتوكول الاختياري ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ واتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام الأرضية، كلها ذات صلة في إطار هذا العهد.

وثانيا، بينما نضع ولايات لبعثات حفظ السلام، يجب أن ننشئ العناصر اللازمة لحماية الأطفال ورصدها. ويجب أن تكون هناك عناصر لحماية الأطفال في مختلف عمليات حفظ السلام – في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، على سبيل المثال، وفي أفغانستان بعد ذلك. ومن الضروري أن نعزز العناصر الموجودة وأن ندخل في اعتبارنا ضرورة إدراج هذه العناصر عند وضع ولايات العمليات القادمة. ويجب أن ندرب العاملين في بعثات حفظ السلام التدريب الواجب في مجالات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.

وثالثا، يجب أن يوضح مجلس الأمن أن مدبري الفظائع لن يفلتوا من العقاب. وضمانا لذلك، فإن الجهود التي تسعى إلى التوصل إلى الحقيقة وتحقيق العدالة على الصعيد الدولي يجب تعزيزها وتمويلها التمويل الكافي. فالعدالة التي يتأخر تحقيقها بسبب عدم كفاية التمويل من الممكن جدا أن تتحول إلى عدم وجود عدالة. ويجب على المجلس أن يسعى إلى ضمان اهتمام عمليات البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة بالمجال الكامل لخبرات الأطفال وقت الحرب، كما يجب عليه أن يهدف إلى المداخلات طويلة الأجل لضمان إعادة إدماجهم في المجتمع.

ورابعا، بينما ننفذ الاستجابة فيما بعد انتهاء الصراع. من المهم أن نشجع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على تكريس انتباه خاص لإعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم وحصولهم على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان. وقد ثبت أن المشاريع ذات الأثر السريع أداة مفيدة. ومشاركة المجتمعات المحلية في هذه الجهود مسألة حاسمة بالنسبة لإعطاء إحساس بالملكية واستدامة طويلة الأمد فيما يتعلق بهذه الجهود. ويجب أن تُعطى أولوية قصوى للاحتياجات الخاصة، ولا سيما لنواحي ضعف الفتيات المتضررات من الصراع المسلح، بمن فيهن من يرأسن أسرا معيشية، أو اليتيمات، أو المستغلات جنسيا أو من يستخدمن كمحاربات. ويجب توفير المساعدات التقنية والمالية للبلدان

وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تشارك في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وأخيرا، علينا أن نتفادى استمرار دورة العنف. ولكي نمنع ضحايا اليوم من أن يصبحوا مجرمي الغد، يجب غرس قيم ثقافة السلام في كل طفل. ويسرنا أن هناك اتفاقا في مجلس الأمن على تقديم الدعم لجهود النهوض بثقافة السلام، بما في ذلك برامج تعليم السلام ونهج عدم العنف الأخرى لمنع الصراعات وحلها. والمتابعة القوية لهذه الأهداف قد تغير مسار التاريخ، ومن المؤكد أنها ستغير مستقبل الطفل اليوم، وبالتالي تغير مستقبل الرجل والمرأة غدا.

واسمحوا لي أن أكرر شكري لكم، يا سيدتي الرئيسة، على ما قمتم به من عمل، وعلى الأخص العمل الذي قمتم به في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. إن النظر في هذا الموضوع المهم جدا لنا تعيّن تأجيله لمدة شهرين نظرا للأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره والسيد أولارا أوتونو، والسيدة كارلا بيلامي والشاب الحاجي بابا سوانح على مشاركتهم الهامة في هذه المناقشة.

وكما بينا في الجمعية العامة فإن الرؤيتين المتوسطة الأمد والطويلة الأمد اللتين يستهدي بهما التزام كولومبيا بالطفل وبصالحه تستندان إلى الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الفتيان والفتيات في المجتمع، في إطار دورهم كمواطنين وكبنائين محتملين للتنمية وكموضوعات لها. وفي بلدي، نبذل جهودا كبيرة سياسية ومالية لإبعاد الأطفال عن الصراعات المسلحة، ونعمل بلا كلل انطلاقا من ذلك الاقتناع.

وسنتخذ اليوم قرارا يدرس مجموعة من توجيهات مجلس الأمن بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. وسيحدد القرار المسؤوليات المعنية لعدد من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها على الأخص، الأطراف في الصراع، والدول، والأمين العام، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية، والمؤسسات المالية والإنمائية، والمنظمات الإقليمية.

وإننا ننظر إلى هذا العمل كجهد يضمن أن تنسيق ومواءمة السياسات بين الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة سيؤديان إلى تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الميداني تحسن الظروف المعيشية للأطفال تحسنا جوهريا. والتحدي المتمثل في التنسيق والمواءمة له أهمية في تلك الحالات التي يبحثها مجلس الأمن.

والواقع، أنه لدى تحديد دور المجلس في حالات مثل تلك الموجودة في غينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، فمن الضروري للغاية أن ننظر على النحو الواجب في الجهود الرامية إلى مساعدة الأطفال والتي تضطلع بها جهات فاعلة أخرى في تلك البلدان. وأود أن أضرب مثالا. إن المذكرات القطرية التي توافق عليها حكومات تلك البلدان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) غالبا ما يعتمدها المجلس التنفيذي دون النظر في دور مجلس الأمن على النحو الواجب. كذلك لا ينظر المجلس في المعلومات الواردة في هذه المذكرات على الرغم مما تتسم به من أهمية سياسية. ومن الأهمية بمكان وضع حد لهذه الممارسة بغية إنشاء عمليات تتيح للأجهزة الحكومية الدولية في نيويورك استكمال أعمال بعضها البعض بهدف تنظيم الفوائد التي يجنيها الأطفال.

والقرار الذي سنتخذه اليوم هو ثالث قرار ينظر فيه المجلس حول موضوع الأطفال والصراعات المسلحة، إذا

ما أحصينا القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠). وإننا نرحب بهذا القدر من الاهتمام الذي حظي به هذا الموضوع في هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة. غير أننا نود أن نستدعي التأمل في الحاجة في المستقبل إلى تجنب منافسة الجمعية العامة في اتخاذ قرارات سنوية لا تضيف بالضرورة فائدة إلى النظر في موضوع. وهو أمر خطير بالنسبة للقرارات الشاملة التي لا تعالج حالة محددة مدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونقترح أن نبدأ بالبحث، بتفصيل أكبر، في حالة الأطفال في حالات محددة. وتوفر لنا الحالة في أفغانستان تحديا ذا أبعاد هائلة ولكنها توفر أيضا فرصة عظيمة. ومجلس الأمن، والأمين العام، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية، والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية والمجموعات والمنظمات الإقليمية يمكنها جميعا أن تبين أن باستطاعتها أن تحدث فرقا حقيقيا في حياة أطفال أفغانستان.

وفيما يتعلق بأفغانستان، ربما كان من المناسب النظر في إمكانية إصدار قرار يتيح تحقيق هدفين. فمن ناحية، هدف تيسير وصول المساعدة الإنسانية للأطفال وإدماج هذه المسألة في العمل البرنامجي الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي، ووضع برامج مستدامة وممولة لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ومن ناحية أخرى هناك هدف تنسيق استجابة المجلس مع الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسيف وغيرها من وكالات المنظومة العاملة في الميدان بالفعل.

وسأختتم كلمتي بأن أكرر التأكيد للمجلس وللمجتمع الدولي على أهمية مسألة الأسلحة الصغيرة في إطار النظر في مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة كما عبر عنها البيان الرئاسي (S/PRST/2001/21) الصادر في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠١. ونؤكد مرة أخرى أن البلدان المنتجة للأسلحة يجب عليها ممارسة أقصى درجة من درجات المسؤولية نظرا لأن التقدم التكنولوجي قد مكن من إنتاج أسلحة خفيفة كما أتاح للجماعات المسلحة والإرهابيين إدماج الأطفال المقاتلين في صفوفهم.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة من جلسات المجلس بشأن هذا الموضوع الحساس الذي يتسم بأهمية عظمى اليوم. كما أود أن أعرب عن تشجيع وفدي للسيد أوتونو لالتزامه بقضية الطفل. فالعرض الذي قدمه للتو وتقرير الأمين العام يشيران بوضوح إلى توصيات عملية لاعتماد تدابير ملموسة لحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أشكر السيدة بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأنقل إليها تقدير وفدي لما تضطلع به وكالتها من أعمال.

لقد استمعنا صباح اليوم إلى الشهادة المؤثرة التي أدلى بها الحاجي بابا سوانح. أجل، لقد كان طفلا مجندا، ولكننا ينبغي ألا ننسى أن قادة الحرب هم الذين صنعوا منه جنديا طفلا رغما عن إرادته. فكم عدد الأطفال في هذا العالم سرقت الحروب والصراعات من كل صنف منها طفولتهم؟ أطفال كثيرون جدا في فلسطين لم يعيشوا أبدا طفولتهم، ولم يعرفوا سوى انعدام الأمن وشهدوا موت آبائهم أو موت آباء أطفال آخرين. والشيء نفسه حدث لأطفال في ليبريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وأفغانستان. إنني أرى أيضا أطفال العراق، الذين ما برحت طفولتهم بل وحياتهم تتضرر بضراوة من جراء واحد من أقسى نظم الجزاءات. وحتى هنا في الولايات المتحدة، ما الذي سيحدث للأطفال الذين فقدوا آباءهم في ١١ أيلول/سبتمبر، ولا ذنب لهم في أن يصبحوا يتامى؟

كل هؤلاء الأطفال وكثيرون غيرهم يتطلبون منا الاهتمام، وكثير منهم يعيشون في العالم.

وقد أصبحت مسألة الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة من الشواغل ذات الأولوية للمجتمع الدولي. فالأطفال اليوم إما مستهدفون من العنف أو مرتكبون له، وهم في جميع الحالات في لبّ الصراع ذاته. وهم من أول من يقعون ضحايا لتدهور الأحوال الإنسانية، ويصبحون جزءاً أساسياً في أي عملية لبناء السلام. وينجم عن تدمير النسيج الاجتماعي، والزيادة في وفيات الأطفال الرضّع، فضلاً عن الانحسار التدريجي لهيكل الأسرة بسبب نزوح الجماعات السكانية، مشاكل معقدة يتعين أن نجد جواباً لها.

ويتناول تقرير الأمين العام جميع هذه الجوانب المتصلة بحالة الأطفال والصراع المسلح. وقد عرض استراتيجية متماسكة وطموحة لحماية هؤلاء الأطفال. ويوافق وفدي على توصيات الأمين العام ويرى من المهم البدء في تنفيذها. ونرحب بالاهتمام الخاص الذي لقيته مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة بالفعل من جانب مجلس الأمن. فقد أشارت كثير من وثائق مجلس الأمن بعدم ارتياح إلى مصير هؤلاء الأطفال وأفردت أحكاماً محددة في قرارات أو في بيانات رئاسية لهذه المسألة. وجرت متابعة هذه الأحكام على أرض الواقع. وهذا الاتجاه ينبغي تعزيزه بالنسبة لأي مسألة تعرض على مجلس الأمن.

ونرى، بالرغم من ذلك، أن حماية الأطفال في وقت الحرب تتوقف إلى حد بعيد على سلوك الأطراف المشتركة في الصراعات المسلحة. لذلك فإن المجتمع الدولي، وبتحديد أكثر إلى مجلس الأمن، مسؤول عن أن يبعث بإشارة قوية وواضحة إلى الجميع بأن يتقيدوا تقيداً صارماً بالالتزامات والتعهدات التي قطعوها فيما يتعلق بحماية الأطفال. وتحقيقاً لهذه الغاية، في المقام الأول من الأهمية توحيد الإطار القانوني وتشجيع الدول على توقيع الصكوك القانونية التي تتصل بحماية حقوق الطفل. فاحترام الالتزامات المفروضة بموجب هذه الصكوك، فضلاً عن التحقق من تنفيذها، جانب ضروري مما يلزم عمله للنهوض بحماية هؤلاء الأطفال.

وحماية الأطفال المتأثرين من جراء الصراع المسلح موضع اهتمام دائم طوال العملية المتعلقة بعمليات حفظ السلام. ويجب أن تتضمن ولايات هذه العمليات أحكاماً صريحة تكفل احترام حقوق الأطفال. وقد مثلت قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في سيراليون خطوات هامة في هذا الصدد. وييسّر إدراج القلق بشأن حماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام تسريح هؤلاء الأطفال ويركز الاهتمام على خطورة هذه المسألة. علاوة على ذلك، فإنه يجعل في الإمكان رصد أطراف الصراع للحيلولة دون وقوع أي تجنيد آخر للأطفال.

وتتطلب حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح خلال عمليات حفظ السلام توفير المزيد من التدريب المناسب للعسكريين والموظفين المدنيين وأفراد الشرطة المشتركين في عمليات ميدانية. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة إدارة عمليات حفظ السلام بإنشاء فريق عامل غير رسمي لتدريب أفراد حفظ السلام على حماية الأطفال أمر جدير بالتشجيع الكامل.

كما أن من المهم أن تراعي اتفاقات السلام حماية الجنود الأطفال. وينبغي أن يشكل هذا جزءاً لا يتجزأ من أي مفاوضات بشأن تسوية صراع من الصراعات. ولتسريح الجنود الأطفال وإعادة دمجهم ميزة وضع حد لمسلسل العنف المتصاعد الذي يشاهد في بعض مناطق العالم، وهو يجعل في إمكان الأطفال أن يستعيدوا كرامتهم كاملة. والدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن تعبئة الموارد

الداخلية ضروريان للنجاح في الاضطلاع بهذا البرنامج. وفي هذا الصدد، نرى أن يبدأ المجتمع الدولي الأخذ باستراتيجيات جديدة وبرامج محددة الأهداف لصالح الأطفال الإناث، اللائي تزيد صعوبة تأهيلهن حتى عن ذلك.

ونرى من الضروري تعزيز التعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان، ليس فقط بين وكالات الأمم المتحدة وإنما أيضاً مع المنظمات غير الحكومية. ونرى أن هذا نهج جديد بقدر كبير من التفكير.

وفي الختام، يود وفدي أن يشكر الوفد الفرنسي، لتنسيق العمل بشأن مشروع القرار، وهو مشروع نوافق عليه. ونرى أنه مشروع طموح بالفعل، سيكون له تأثير موائم على حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. كما أنه سيعزز في توقيت جيد للغاية الترسانة القضائية في هذا المجال.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيتكلم الاتحاد الأوروبي بالنيابة عنا في وقت لاحق. بيد أني أود أن أقول بضع كلمات بصفتنا الوطنية. وأود قبل كل شيء أن أخبركم بمدى سرورنا يا سيدتي الرئيسة لانعقاد هذه المناقشة خلال فترة ولايتك. فالتزامك بقضية الأطفال معروف لنا جميعاً، ويسرني أنك قد اتخذت القرار الرمزي بعقد هذه الجلسة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يوافق الذكرى السنوية لاعتماد الجمعية العامة اتفاقية حقوق الطفل. ويؤكد حضور الأمين العام جلستنا هذا الصباح، فضلاً عن حضور المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة بيلامي، الأهمية التي نعلقها على هذه المسألة.

ولا أود أن أسهب بشأن ما لمسألة الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة من أهمية في الوقت الراهن. ولا أملك إلا أن أؤيد ما قاله غالبية من سبقني من المتكلمين. وقد مكّنت الشهادة المؤثرة بشكل خاص التي أدلى بها أحد الجنود الأطفال الصغار المجلس من أن يدرك ضخامة المشكلة وخطورتها. فهي تبرز بأقوى العبارات الممكنة الأهمية العاجلة، بل والمسؤولية الأخلاقية، التي تقع على عاتقنا، نحن المجلس، في التصدي لتحدٍ يشكل، بموجب الميثاق، تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وعندما قرر المجلس في أيلول/سبتمبر أن يستجيب للتوصيات الواردة في أحدث تقارير الأمين العام، كنا قد حددنا لأنفسنا أهدافاً طموحة بنوع خاص. وكان من المعتزم أن ينظم المجلس مناقشة على أعلى صعيد ممكن، وهو صعيد رؤساء الدول والحكومات، لمعالجة هذه المسألة. وكان المتوخى أن يمثل مشروع القرار خطة عمل حقيقية لجميع الجهات الفاعلة يجرى اعتمادها رسمياً من قِبل رؤساء الدول والحكومات. وغيّر تأجيل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة صيغة مناقشتنا؛ بيد أنه لم يقلل من إصرارنا على الخروج بوثيقة يمكن أن تواجه التحدي، كما قال الأمين العام صباح اليوم.

ومشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده يمثل مرحلة هامة في حماية الأطفال في وقت الحرب. واسمحوا لي بأن أقدم وصفاً عاماً للعناصر الأساسية. فأولاً، هناك هدفان،هما البناء على ما تحقق، وتبسيط وإعادة تنظيم الالتزامات التي قطعها المجلس في قرارات سابقة؛ وفي الوقت ذاته رسم مجالات عمل جديدة بتقنين ما يمكن لجميع الجهات الفاعلة المعنية تحقيقه على وجه التحديد. ويكمن هذا النهج وراء الهيكل المميز لمشروع القرار الذي يُجمل لأول مرة مسؤوليات الجميع ويدرجها فيما يشبه خريطة طريق عالمية، بدءاً بالمجلس قبل كل شيء، ومن ثم المتحاربون أنفسهم، والدول الأعضاء، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية من قبيل المشاريع التجارية الخاصة. هذا ما أريد أن أقوله عن الأهداف.

فإذا انتقلنا الآن إلى موضوع الطرق والوسائل، وفقاً لمشروع القرار، ينبغي أن يتوافر للمجلس مزيد من الأدوات الفعالة، سواء فيما يتصل برصد وتنفيذ تعهدات أطراف الصراع والتزاماتها أو بحشد الموارد لدعم الأنشطة من أجل تقديم العون للضحايا من الأطفال. وسيواصل المجلس إيلاء أولوية عالية لحالة الأطفال عندما ينظر في كل من المسائل المعروضة عليه. وسيكفل أن تراعي تدابير الإنفاذ التي يمكن اعتمادها في إطار المادة ٤١ من الميثاق ما تتسم به جماعات السكان المدنيين من ضعف خاص ولا سيما الأطفال.

وختاماً، يجب أن نؤكد آلية جديدة سيقيمها مشروع قرار المجلس المطروح. فالفقرة ١٦ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم قائمة سنوية بالأطراف في الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستعين بهم انتهاكاً للالتزامات الدولية الواجبة التطبيق. ويمكن أن يُنظر إلى تلك القائمة المقدمة للمجلس على أنها خطوة مبدئية صوب إقامة نظام أكثر فعالية لرصد ومتابعة جميع الالتزامات التي تظهر في نص مشروع القرار. وينبغي أن تجعل القائمة في الإمكان أيضاً قياس التقدم المحرز سنوياً. ولا شك في أنه يمكن أن تسترشد بها الجهات المانحة الرئيسية والحكومات، والمؤسسات الدولية، لدى توفير المساعدة التقنية والمالية وفي تبرعاتها لبرامج تأهيل الأطفال ضحايا الصراعات.

وما فتئ المجتمع الدولي، السنة تلو الأخرى بحشد قواه بشكل متزايد، لحماية الأطفال في الصراع المسلح. وربما كان نشر تقرير السيدة غراسا ماشيل، في عام ١٩٩٦، بداية مرحلة مهمة في إثارة الوعي بهذه المسألة. ولم تكن استجابة مجلس الأمن منذ ذلك الحين بأقل حماسة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عين السيد أولارا أوتونو ممثلا خاصا للأمين العام؛ وقامت المحكمة الجنائية لرواندا بمحاكمة المسؤولين عن عمليات الاغتصاب والعنف الجنسي أثناء الحرب الأهلية؛ وأدرجت أحكام خاصة لصالح الأطفال في اتفاقات لومي للسلام في سيراليون؛ وأخيرا، اتخذ المجلس عدة قرارات مكرسة لحماية الأطفال.

ويحدوني الأمل في أن يُعزى مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم إلى جهودنا في هذا الاتجاه. وآمل أيضا في أنه سيكرس تصميمنا على إنهاء الممارسات الوحشية المرتكبة في حق الأطفال، بل وفي حق البشرية في نهاية المطاف.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): في مقال عنوانه ''الأطفال كقتلة'' تصف الكاتبة كورين دوفكا المشهد التالي في ليبريا:

> ''صادفت مجموعة من خمسة من الجنود الأطفال التابعين للجبهة الأهلية الوطنية لليبريا – وأكبرهم لا يزيد عمره على ١٢ سنة، كانوا يلعبون كرة القدم في إحدى المناطق التي كانت تدور فيها معارك ضارية في الحرب الحضرية. وشاهدت بنادقهم ملقاة على الطريق تحت علم ليبري مشبع بماء المطر، وحينئذ فقط اتضح لي أن الكرة البيضاء التي تداولتها أرجلهم كانت جمجمة بشرية. وكانت الجثة المتحللة ترقد على بعد حوالي ٢٠ مترا منهم. وكانوا يركلون الكرة فوق أنقاض حائط، وطلقات فارغة ومحافظ قديمة، وملابس سقطت من مدنيين أثناء فرارهم، وصور فوتوغرافية قديمة، وكانوا يصرخون من فرط سعادتهم بدخول الكرة الهدف الذي كان محددا بعلبتي سردين صدئتين''.

إن ركل جمجمة بشرية على أنها كرة قدم لا بد من أن يكون تجربة تنم عن وحشية. فهي تنفي إنسانيتنا. ومع ذلك، فإن أولئك الأطفال أيضا يحاولون التصرف كأطفال عاديين يلعبون كرة القدم. والتحدي أمامنا هنا هو كفالة أن يتمتع أولئك الأطفال بطفولة طبيعية، وألا يحملوا ندوب

الجراح طوال حياتهم. ونحن بالتالي سعداء لأن مجلس الأمن يواصل هذه المناقشة على الرغم من تأجيل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

إن عاما واحدا يمثل فترة طويلة في حياة الطفل. وكلما أسرعنا في محاولتنا إنقاذ الأطفال من الصراع المسلح كان بإمكاننا أن نعطيهم المزيد من طفولتهم. ومن المؤسف أن الطفولة بمجرد فقدانها لا يمكن استعادتها أو الاستعاضة عنها. والبيان الذي استمعنا إليه صباح اليوم من الحاجي بابا سوانح، والذي أدلى به ببلاغة صادقة ومؤثرة، كان أيضا تذكرة قاسية ومدمرة لمأساة فقدان الطفل لطفولته. وهذا البيان أبرز أيضا أهمية برامج ما بعد انتهاء الصراع، بالنسبة للأطفال الذين ترك الصراع المسلح بصماته على حياتهم.

وحتى ونحن نتكلم هنا، ما زال الأطفال الأفغان يعانون من الحرب التي تجتاح بلدهم. وقد جاء في تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية، صدر في الأسبوع الماضي، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أن:

> ”بعض الأطفال المتأثرين لن يستعيدوا بالكامل صحتهم البدنية أو النفسية. إن ست محمد، وعمره ١١ سنة، سيعيش طول حياته دون ساقه اليمنى التي بترت عندما انفجرت قنبلة بالقرب من مجموعة من الأطفال كانوا يلعبون قريبا من جنوب مدينة قندهار. وبعد اثني عشر يوما من دخوله المستشفى مصابا بصدمة وملطخا بدماء جافة ووحل، ما زال يصارع محاولا استيعاب ما حدث له“.

كما أن السيدة بيلامي والعديد من المتكلمين الآخرين سلطوا الضوء أيضا على آثار الشتاء المدمرة المحتملة على الأطفال الأفغان.

إن مشكلة الأطفال في الصراع المسلح ليست جديدة. فمنذ آلاف السنين يجند الأطفال في الحروب ليخدموا كقارعين للطبول وحمالين، وخدام، ومراسلين. وحملة الأطفال الصليبية المشؤومة لعام ١٢١٢، قُضي فيها على آلاف الأطفال المنحوسين. ومات الآلاف من الأطفال الفرنسيين من الجوع والمرض أثناء مسيرتهم، بينما تجمد الآلاف من الصغار الألمان في جبال الألب أو سقطوا على منحدرات الجبال. وأثناء الحرب الأهلية الأمريكية، تم تجنيد أفري براون، وهو أصغر جندي عرف حتى هذا التاريخ، في مدفعية الاتحاد قبل أيام من عيد ميلاده التاسع، بعد ادعائه في أوراق التجنيد أنه يبلغ من العمر ١٢ سنة. ومؤخرا، يقدر أن ٠٠٠ ٢٥٠ طفل، حتى دون سن الخامسة، سخروا كجنود في عشرات الصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم، بعضهم في حركات المتمردين المسلحة والبعض الآخر في الجيوش النظامية.

إن مشكلة الجنود الأطفال ما هي إلا جزء من الصورة الكئيبة للأطفال في الصراع المسلح. أما الصورة الأعم فقد وصفت أول مرة في تقرير عام ١٩٩٦ المبتكر والشامل المعنون ”أثر الصراع المسلح على الأطفال“ والذي أعدته السيدة غراسا ماشيل. وقد جاء في ذلك التقرير أنه

> ”ينجذب المزيد من بقاع العالم لدوامة من الخواء ... خواء يذبح فيه الأطفال ويشوهون ويعتدى عليهم؛ خواء يستغل فيه الأطفال كجنود؛ ويجوعون ويعرضون لأفظع درجات الوحشية. وينطق مثل هذا الإرهاب والعنف للذين لا ضابط لهما بوجود عملية متعمدة للإيقاع بالضحايا. ولا يمكن للإنسانية أن تهوى إلى أعماق أدنى من ذلك“. (A/51/306، الفرع الأول، ألف الفقرة ٣)

إزاء هذه الخلفية، لا شك أننا نحتاج إلى بث إحساس أكبر بالاستعجال في عملنا المتعلق بهذا الموضوع. والتقرير الممتاز الذي أعده الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، والمؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يشرح بشكل شامل ما الذي يتعين علينا القيام به. كما أن السيدة كارول بيلامي والسيد أولارا أوتونو أنجزا عملا ممتازا في هذا الميدان، ويمكنهما أن يوفرا للمجلس توجيها واضحا. والسيد أولارا أوتونو يستحق ثناء خاصا لحصوله على ٥٩ التزاما محددا من الحكومات وممثلي المجموعات المسلحة في عدد من مناطق الصراع التي يعاني فيها الأطفال أشد المعاناة. ويمكن للمجلس أن يصدر إعلانات، ولكن الذي يثلج صدورنا هو أن نلمس أثرها الحقيقي في الميدان.

وبرنامج العمل ذو النقاط الخمس الذي استطاع السيد أوتون أن يقنع جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقبوله يمثل انطلاقة مهمة إلى الأمام؛ وكذلك نجاحه في إقناع حكومة رواندا بسن تشريعات تمكن الفتيات، بما فيهن عشرات الألوف اللاتي أصبحن يرأسن الأسر المعيشية بعد الإبادة الجماعية التي حدثت في ١٩٩٤، من وراثة المزارع والممتلكات الأخرى التي تعد حيوية للبقاء على قيد الحياة.

والقضية التي تخصنا هنا في المجلس هي كيفية البناء على هذا العمل الممتاز. وأحد السبل إلى ذلك هو أن نعتمد التقرير، وخاصة نقاط العمل. وسوف نقوم بذلك عندما نعتمد مشروع القرار في وقت لاحق. إلا أنه عند اعتماد تقرير طويل، يكون من المفيد أحيانا التأكيد على بعض الأولويات التي تستحق الاهتمام المباشر. ونود أن نقترح أربعة مجالات.

أولا، الرصد الفعال والمتواصل هو السمة الأساسية للتنفيذ الناجح.

ثانيا، إن من ينتهكون أبسط حقوق الطفل عليهم أن يدفعوا الثمن. وينبغي حجب العفو العام عن البالغين الذين يختطفون الأطفال أو يجندونهم أو يستخدمون الجنود الأطفال في المعارك. وهؤلاء الأفراد لا يجوز السماح لهم بالإفلات من العقاب أو التمتع بأي تعاطف.

ثالثا، التسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج هي الحلول الناجعة الوحيدة الطويلة الأجل لمسألة الجنود الأطفال. وعلينا أيضا أن نعطي وزنا لتقارير مستشاري حقوق الطفل العاملين في إطار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونكفل إيفاد مستشارين مماثلين إلى أفغانستان عندما ترسي الأمم المتحدة تواجدا لها هناك.

أخيرا، علينا أن نواصل صقل وتحسين نهجنا. وقد اقترح الأمين العام إنشاء شبكة أبحاث دولية معنية بالأطفال والصراع المسلح. وهذا الاقتراح يستحق النظر الجاد، لأن هذه الشبكة يمكن أن تصبح مصدرا قيما للمعلومات والتوصيات الخاصة بقضايا حماية الأطفال.

إن عملنا في مجال الأطفال والصراع المسلح لا يمكن فصله عن العمل الذي نضطلع به بشأن منع نشوب الصراع. ذلك أن أحد جوانب ضعف المجلس على الصعيد العملي هو أنه ينظر إلى كل مسألة أو موضوع على أنه ينتمي إلى جزء مختلف عن الأجزاء الأخرى. ولكن هذه الأجزاء ليست منفصلة عن بعضها بعضا؛ بل الواقع أنها أشبه بحجرات في قارب واحد. وجميع المسائل التي تتعرض للصراع المسلح يجب أن تعالج معا في إطار واحد. وبالتالي يجب أن نذكر أنفسنا بالالتزام الذي قطعناه عندما اعتمدنا، في القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١)، التقرير الشامل الذي أعده الأمين العام عن منع نشوب الصراع المسلح، والمؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ويبين ذلك التقرير بوضوح ١٠ مبادئ لتمكين الأمم المتحدة من الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. ويجدر التذكير بشكل خاص بالمبدأ الخامس الذي يوضح أنه:

”ينبغي أن تركز الإجراءات الوقائية أساسا على التصدي للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والمؤسسية والسياسية وغير ذلك من الأسباب الهيكلية المتجذرة التي كثيرا ما تكمن وراء المظاهر المباشرة للصراعات“. (S/2001/574، الفقرة ١٦٩)

دعوني أذكِّر أيضا بالمبدأ السادس الذي يحدد مكونات الاستراتيجية الوقائية الفعالة، ويشير إلى ضرورة التركيز بقوة على المساواة بين الجنسين وعلى حالة الأطفال.

وبالمثل، لا يمكن فصل المناقشة التي نجريها اليوم هنا عن المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة أمس حول تنفيذ إعلان قمة الألفية. وهذا يجعل من المحتم علينا عندما نستكمل مناقشتنا هنا أن نقدم تقريرا كاملا عن التقدم المحرز إلى الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي ستعقد في أيار/مايو من العام المقبل.

ولكن هناك سبب آخر أهم للقيام بهذا العمل. إن مجلس الأمن، الذي يمثل ١٥ دولة فقط، لا يمكنه أن يعبر عن الالتزام السياسي للمجتمع الدولي. أما الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل فبوسعها أن تفعل ذلك وبدون هذا الالتزام سيظل تقدمنا مجرد حبر على ورق.

السيد جينغري (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلادي صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام، والممثل الخاص أوتونو، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) السيدة بيلامي على البيانات الهامة التي أدلوا بها صباح اليوم.

ونشيد بالممثل الخاص لما يبذله من جهود لا تكل وما يبديه من التزام صادق في معالجة قضية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونرحب بمثابرته في السعي لالتماس التزامات محددة من الحكومات ومن ممثلي المجموعات المسلحة في عدة مناطق للصراع تعرَّض فيها الأطفال لمعاناة ضخمة. وهو يستحق تشجيعنا الكامل في مسعاه الهام هذا.

وصباح اليوم، تأثرنا بشدة بالشهادة الكاشفة للغاية للحاجي بابا سوانح التي أعطانا فيها رؤية نافذة لا يمكن تصورها عن الظروف المؤلمة للحياة اليومية لأحد الجنود الأطفال. وهو واحد من قلة محظوظة أمكن تسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع. وينبغي للمجلس أن يدرك أنه ما زال هناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من هؤلاء الجنود الأطفال معظمهم في أفريقيا، وهم ما زالوا يحملون أسلحتهم ويجبرون على القتال، حتى ونحن نتكلم هنا.

ويبين تقرير الأمين العام بوضوح أن المعايير التقنينية الحالية يمكنها أن تساهم بشكل إيجابي في وضع معايير للسلوك يمكن قبولها من جانب الأطراف في الصراعات المسلحة فيما يتعلق بالأطفال. وفي الوقت الذي ننوه فيه بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية في مجال حماية وتعزيز حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، ما زال يتعين القيام بالمزيد من الجهود لكفالة حصول الأطفال على حماية كاملة في حالات الصراع. وتتيح لنا هذه الجلسة الفرصة لتقييم حالة تنفيذ القرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) وللتقدم ببعض الأفكار الابتكارية.

ويمثل الأطفال والنساء فئة من فئات المجتمع الضعيفة، إن لم يكن أكثرها تعرضا للأذى في أي حالة من حالات الصراع. وترتكب جميع أنواع الفظائع ضد هذه الفئة، لا سيما في وقت الحرب. ومما يؤسف له حقا أنه لا يولى اهتمام كاف لمحنة هذه الفئة من السكان.

إن الصراعات والحروب ليست أحداثا جديدة في عالمنا. فقد تم خوض حربين عالميتين، غير أن الأطفال والنساء في الماضي كانت توفر لهم دائما الحماية بطريقة أو بأخرى. ولم يكن يُسمح للأطفال بالانخراط بشكل مباشر في القتال. وربما كان سبب ذلك أن الأطفال لم تكن لديهم قوة بدنية كافية أو قدرة ذهنية تمكِّنهم من خوض الحروب.

أما اليوم، فقد تغير الوضع تغيرا جذريا. وأصبح الأطفال من الفئات الأكثر تعرضا للاستغلال. وهناك أسباب شتى لذلك، أولها إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يسهل التعامل معها بمهارة وبسهولة بالغة.

وبينما نرحب بالالتزامات الهامة التي تعهدت بها بعض البلدان فيما يتعلق بالتصدي لآفة تجنيد الجنود الأطفال، نلاحظ بقلق أن الأمين العام ما زال يتلقى تقارير موثوق بها عن تجنيد الجنود الأطفال من جانب الأطراف في بعض الصراعات الجارية.

وهناك إحصاءات مفزعة حول هذا الموضوع. ومما لا جدال فيه أن المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة تقع على عاتق الدول المعنية. ومطلوب من البلدان التي في حالة صراع أن تبذل المزيد من الجهود لتوفير الحماية للأطفال، حتى لا يتعرضوا لأي نوع من الفظائع، ولا يصبحوا فريسة سهلة للمحاربين.

ومن المهم كذلك أن يحترم جميع الأطراف بشكل كامل معايير القانون الدولي لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن ندين بشدة تجنيد الجنود الأطفال، ونعتبره من الجرائم ضد الإنسانية التي ينبغي تقديم مقترفيها إلى العدالة.

ونلاحظ بارتياح أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة سيدخل حيز النفاذ عما قريب. وندعو جميع الدول الأعضاء لأن تصدق على هذا البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

ويرى وفد بلادي أنه بمجرد أن يبدأ الحوار مع الأطراف في الصراعات المسلحة، ينبغي أن تكون أول مسألة يلزم التصدي لها هي محنة الأطفال وضرورة وضع برامج محددة تساعد في رصد حمايتهم وإعادة تأهيلهم في نهاية المطاف. ويتعين على الأمين العام أن يتأكد من أن مفوضيه ومبعوثيه في مهام للسلام وممثليه الخاصين يأخذون في الاعتبار كل جوانب قضية الأطفال والصراعات المسلحة عندما يتفاوضون حول اتفاقات للسلام وينفذون ولاياتهم.

ونرحب بقرار الأمين العام بضرورة جعل جميع التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن تتضمن معلومات محددة تتعلق بحالة الأطفال في البلد المعني.

وتعد الجهود التي تبذل من أجل تسريح الجنود الأطفال في خضم الصراعات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع من المهام المعقدة، ولكنها ضرورية لمنع إعادة تجنيدهم أو إعادة إلزامهم بالخدمة العسكرية. ومن المهم أن تزود فرادى المراكز العاملة في هذا المجال بالموارد الكافية والمستدامة لعمليات إعادة الإدماج في الأجل الطويل. وتشيد في هذا السياق بالوكالات مثل اليونيسيف وشركائها المعنيين بإعادة تأهيل الأطفال، خصوصا فيما يتعلق بتقديم المشورة والتعليم غير الرسمي إلى الجنود الأطفال السابقين.

وقد حدد الأمين العام الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن السمات الرئيسية للأطفال الواجب تسريحهم باعتباره من التحديات الرئيسية التي تواجهها الوكالات والجهات المانحة التي تحاول وضع برنامج مناسب لتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم تعاونه الكامل في عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج بغية كسر دورة العنف بالنسبة للأطفال.

ولا بد أيضا من التصدي بجدية للروابط القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية، والصراعات، والأطفال. ومن غير الجائز أن يصبح الأطفال ضحايا لأعمال العنف الجنسي المقترفة ليس فقط من جانب قوات المتمردين، بل أيضا من جانب الميليشيات المدعومة من القوات الحكومية. وتؤدي هذه الأعمال اللاإنسانية إلى زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وإلى تعريض مستقبل الأجيال المقبلة للخطر. وكثيرا ما تستخدم عمليات اغتصاب النساء والأطفال ممن في سن لا يتعدى ١٢ سنة من جانب كل من قوات الأمن وقوات المتمردين كسلاح للإرهاب ضد السكان المدنيين. وما لم تُتخذ خطوات عاجلة للتصدي لهذه المشكلة اليوم، فإن العبء الذي ستتحمله البلدان الخارجة من صراعات سيكون أكبر كثيرا في الغد.

وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع توصية الأمين العام الداعية إلى مواصلة تقديم مرتكبي أعمال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال إلى المحاكمة باعتبار هذه الأعمال جرائم حرب.

ويكتسي استخدام الأطفال من جانب عصابات الاتجار المنظم بالمخدرات والمتورطين في عمليات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لبعض البلدان أهمية متزايدة. ولا بد من التصدي بجدية لعمليات إجبار الأطفال بالقوة على ممارسة الاتجار بالمخدرات والتورط في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ولا بد أيضا من إيجاد السبل التي تكفل وضع نهاية لهذه الممارسات.

إن المعدل الذي يتم على أساسه توريط الأطفال، بطريقة أو بأخرى، في الصراعات المسلحة من جانب العصابات المنظمة أمر يؤسف له. وحقيقة أن هناك شبكة يجري استخدامها لاستغلال الأطفال في الصراعات المسلحة عبر الحدود تحتم التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونرى أنه يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) الاضطلاع بدور هام في اقتفاء أثر هذه الشبكة. لذلك، نحن نوجه هذا النداء من أجل زيادة التعاون من جانب كل الأطراف الفاعلة المعنية من أجل تفكيك هذه الشبكات.

إن الأطفال هم حماة المستقبل وحراس تراث عالمنا. ومن الأهمية بمكان أن نلقنهم أفكار السلام والتسامح والاحترام المتبادل. ويجب عدم استخدامهم للقتال، وألا تفرض عليهم ثقافة الكراهية والعنف والقتال، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للبقاء.

ونحن، بوصفنا أعضاء مجلس الأمن، نتحمل مسؤولية جسيمة تجاه أطفالنا وتجاه ضمان مستقبل سلمي لهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة جامايكا.

لقد استمعنا في وقت سابق اليوم إلى صرخة من قلب طفل: صرخة باسم ملايين الأطفال حول العالم المتضررين من الصراعات المسلحة، صرخة من أجل حياة أفضل، صرخة من أجل السلام. ويجب أن يسترشد مجلس الأمن برؤية الحاجي بابا سوانح وهو يسعى إلى النهوض بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد أضاف الحاجي بابا سوانح وجها إنسانيا إلى تقرير الأمين العام، والذي قدمه اليوم باقتدار شديد ممثله الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، بشأن أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي وصفتها بوضوح مديرتها التنفيذية، وبشأن نصوص القرارات التي اتخذها مجلس الأمن حول حالات صراع محددة.

كما أن نقاش اليوم الذي يتم إجراؤه في اليوم العالمي للطفل، الذي نحتفل به يوماً للأخوة والتفاهم بين الأطفال

بكل أرجاء العالم وللنشاط الرامي إلى تشجيع رفاهة أطفال العالم، يذكرنا بالدور الهام الذي يجب أن تؤديه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرديا وجماعيا، إذا أردنا تضييق الفجوة بين القواعد والممارسة.

إنها حقيقة أنه تم خلال السنوات الخمس الماضية تركيز قدر أكبر من الاهتمام على محنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ولقد أفرز ذلك عددا من المبادرات المبتكرة والعملية، وعزز أعمال الدعوة التي تقوم بها منظمة اليونيسيف والممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، وعزز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ برامج على الصعيد الدولي وفي البلدان والمناطق المتضررة. ونتيجة لذلك، تم الآن وضع القضية بقوة على جدول أعمال السلم والأمن الدوليين.

ولكن، بالرغم من الالتزامات المتعهد بها والأعمال التي تم القيام بها، مازال قتل الأطفال وتشويههم واستخدامهم كمحاربين واقتلاعهم من ديارهم ومجتمعهم وإجبارهم على العيش في ظروف الحرمان التام مستمرة. ومما لا شك فيه أن الصراع المسلح يفاقم الفقر ويؤخر التقدم في التنمية البشرية ويزيد من قابلية تعرض الأطفال إلى الإيذاء الجنسي والاستغلال الجسدي. إن التحدي الماثل أمامنا هو كيف نغير هذا الواقع المأساوي.

ويقدم لنا تقرير الأمين العام (S/2001/852) كشف حساب عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة ويحدد المجالات التي ما زال مطلوبا فيها المزيد من العمل. ويجب أن نثني على الممثل الخاص للأمين العام للمبادرات التي تم تنفيذها منذ تقرير العام الماضي. وأود إلقاء الضوء على بعض القضايا التي يرى وفدي وجوب أخذها في الحسبان في مراحل ما قبل الصراع وما بعد الصراع، وأثناء الصراعات، لمعالجة محنة الأطفال بأسلوب شامل ومتكامل.

أولا، يجب الاهتمام بمنع نشوب الصراعات المسلحة، حيث أن أفضل سبيل لخفض الضرر الذي يلحق بالأطفال هو منع الصراعات المسلحة من النشوب.

ثانيا، يجب لذلك أن تكون معالجة الأسباب الجذرية للصراع مسألة ذات أولوية للمجتمع الدولي.

ثالثا، يجب أيضا على المجتمع الدولي أن يشجع احترام حقوق الإنسان وأن يشجع برامج بناء السلام والإصلاح بعد الصراع المصممة خصيصا التي يمكن أن تقلل من احتمال عودة الصراع المسلح للظهور. وفي هذا الصدد، يجب أن تتلقى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة للوطن التمويل الملائم.

رابعا، تشجيع ثقافة التقيد بالقواعد والمعايير الإنسانية له أهمية حاسمة، خاصة في ظل الانتهاكات المتزايدة للقانون الإنساني في حالات الصراع. ويجب أن يكون أحد عناصر أية استراتيجية فعالة هو القضاء على الإفلات من العقاب من خلال محاكمة الذين ينتهكون حقوق الأطفال بشكل متعمد. ويجب إقصاء الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الأخرى البشعة المرتكبة ضد الأطفال من أحكام العفو التي يتم التفكير فيها أثناء مفاوضات السلام. ومن المنطلق ذاته، ينبغي اعتبار الأطفال المحاربين السابقين ضحايا أساسا وليس اعتبارهم مرتكبين لجرائم، وينبغي إخضاعهم إلى علاج تأهيلي.

خامسا، يجب إنشاء آليات ملائمة للرصد والإبلاغ من أجل ضمان امتثال الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة التي هي ليست بدول.

سادسا، يجب تطوير تعاون وتنسيق أفضل وأكثر فعالية مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن التقدير لعمل المنظمات غير الحكومية في الميدان.

سابعا، تجب المعالجة القوية لآثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها على الأطفال.

ثامنا، يجب أن نكرر المبادرات الناجحة لحماية الأطفال المتضررين من الحرب على صعيد المجتمع، وأن نجعل التعليم عنصرا أساسيا في المساعدة الإنسانية، وأن ندرج معلومات عن أمن الأطفال في جميع التقارير التي يعدها مجلس الأمن بشأن حالات الصراع. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أننا نود أن نرى تعميم هذه القرارات وكل القرارات الأخرى المسماة بالقرارات العامة.

ومن بين التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام أود أن أبرز بدء عمل شبكة البحوث الدولية المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة بوصفه أمرا يأتي في وقت مناسب للغاية نظرا لأنه لا يمكن للاستجابات الملائمة أن ترتكز إلا على أساس البيانات الدقيقة. كما أننا نعرب عن تقديرنا لإدارة عمليات حفظ السلام على المبادرات التي تم القيام بها لتدريب حفظة السلام.

لقد جاء تقرير الأمين العام لهذا العام تتويجاً لما يقرب من عقد من العمل الذي بدأ بالجهد المبدئي للسيدة غراسا ماشيل التي يدين لها المجتمع الدولي بالعرفان. إن نصوص مشروع القرار الذي سيتم اعتماده في نهاية هذا النقاش موجهة، ضمن أمور أخرى، نحو أطراف الصراعات المسلحة والدول الأعضاء والأمين العام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كذلك يطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يضع قائمة في تقريره القادم بأطراف الصراعات المسلحة التي تجند أو تستخدم أطفالا بما يخرق الالتزامات الدولية التي تنطبق عليها. ومن المهم أن يتم استخدام مشروع القرار هذا بوصفه مرشدا في الإبلاغ عن حالات الصراع.

ختاما لكلمتي، دعوني أعرب قبل كل شيء عن تقدير وفدي للممثل الخاص للأمين العام والمديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسيف وموظفيهما على إبقاء تركيز المجتمع الدولي على الأطفال الذين هم ضحايا للصراعات المسلحة: الأطفال الذين يتم تعريض أرواحهم للخطر من خلال أعمال تخرج عن نطاق تحكمهم. كذلك نود أن نعرب عن تقديرنا لوفد فرنسا على عمله المنسق باقتدار كبير بشأن مشروع القرار المطروح علينا. وسوف تحدد أعمالنا القادمة ما إذا كنا قد استمعنا إلى الصرخة الصادرة من قلب الحاجي بابا سوانح من أجل السلام ومن أجل حياة أفضل.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسة مجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح على بيانيهما الهامين صباح اليوم. ونود أيضا أن نشكر الحاجي بابا سوانح على قيامه بالنيابة عن عشرات الآلاف من الأطفال الذين ما زالوا يمرون بنفس التجربة المأساوية بتقديم وصف أمام المجلس للحالة التي نُصرُّ بحزم على محاربتها.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره التفصيلي الثاقب، وتوصياته التي تسمح لنا بأن نتصدى لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة بالكامل. ويذكرنا تقرير الأمين العام بالوضع المفجع للأطفال في الصراعات المسلحة، والطريق الطويل الذي لا بد أن نقطعه لحمايتهم من الصراعات ونتائجها المدمرة، المباشرة وغير المباشرة. ومما يذهلنا لدى قراءة هذا التقرير كثرة وتنوع الطرق التي يشارك بها الأطفال في الصراعات المسلحة: فهناك ملايين من الأطفال هم أول الضحايا الأبرياء للصراعات التي تدمر مستقبلهم، بل ومستقبل بلادهم في نفس الوقت.

وتتوجه توصيات الأمين العام، عن حق، إلى أطراف مختلفة. والحقيقة أن المجتمع الدولي برمته مسؤول عن تنفيذها. وفي هذا الصدد، نحيي التزام الأمين العام وممثله الخاص المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو. ونؤكد مجددا على تأييدنا للعمل الذي يقومان به وأيضا لعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأخيرا، نود أن نؤكد على أنه فضلا عن هذه الجهود، تتحمل فرادى الدول الأعضاء مسؤولية تنفيذ المعايير المتفق عليها في هذا المجال.

ويسرنا أن يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره فهذا دليل على الاعتراف القاطع بأن الحماية التي تحق للأطفال، خاصة في ظل الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، هي عامل أساسي في بناء السلام والأمن الدائم. والاتحاد الأوروبي يناشد الدول الأعضاء أن تنفذ قراري مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٢٦١ (١٩٩٩)، بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، ويرحب باعتماد المجلس مشروع قرار جديد. ومشروع القرار الجديد هذا يتسع نطاقه عن سابقيه، لذا كانت الوسائل التي يتوخاها أكثر طموحا كذلك. وهو يؤكد الالتزام الراسخ للمجتمع الدولي بهذه المسألة.

وبما أن هذا الموضوع المعقد سيناقش بتعمق خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال التي ستعقد في أيار/مايو من العام المقبل، أود هنا أن أستفيض في الحديث عن الجوانب ذات الصلة المباشرة بمسؤوليات المجلس.

أولا، نرحب بالأحكام الخاصة ذات الصلة بالطفل التي أوردها مجلس الأمن في عدد من قراراته الأخيرة، لا سيما القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١)، الخاص بتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو القرار الذي يكرس فقرة محددة لحماية الطفل. ومن الأهمية بمكان، في واقع الأمر، أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، أولا في أي حوارات من أجل السلام وما ينجم عنها من اتفاقات للسلام، ومن ثم في كل ولايات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وبرامج بناء السلام، عند الاقتضاء. ويتبادر إلى ذهننا على وجه الخصوص برامج نزع سلاح الأطفال الجنود، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وحق اللاجئين والمشردين من الأطفال في الحماية والمساعدة. ويجدر أيضا أن نكرر أن وصول الموظفين العاملين في المجال الإنساني إلى الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة يجب أن يكون كاملا ومأمونا ودون عائق.

ونرحب ترحيبا حارا أيضا بتعيين مستشارين في مجال حماية الطفل وخبراء في حقوق الطفل في إطار حقوق الإنسان، عند الاقتضاء، ضمن أفراد عمليات حفظ السلام. إن هذه الخبرة الإضافية ستسمح بتقييم أعمق للمشاكل، وتمكننا، في جملة أمور، من تكييف عملنا من أجل مواكبة الاحتياجات الخاصة لكل عملية. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن الاحتياجات الخاصة للفتيات لا بد وأن تلقى اهتماما خاصا.

وبشكل عام، من الأهمية بمكان أن يتلقى كل المدنيين والعسكريين وقوات الشرطة المشاركين في عمليات

حفظ السلام تدريبا في مجال حقوق الأطفال، وحماية الطفل، والقانون الإنساني الدولي.

ولكن، إذا أريد لعملنا أن يكون فعالا بحق، لا بد أن نشارك أيضا في تدابير للوقاية من الصراع تستهدف الأطفال بصورة خاصة. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة ملحة إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، في انتهاك للقانون الدولي، مع الالتزامات التي يفرضها البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل. واسمحوا لي بأن أذكر المجلس بأن البروتوكول يحظر اشتراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الصراعات المسلحة، ونتطلع إلى بدء نفاذه في شهر شباط/فبراير المقبل. كما أشير إلى نظام روما الأساسي، الذي يصف تجنيد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن ١٥ عاما بأنه جريمة حرب.

وكما أكد تقرير الأمين العام، فإن مجلس الأمن يتناول بانتظام مواضيع تتعلق بالأطفال سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مثل الأطفال الجنود، ومسألة الأسلحة الصغيرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمليات حفظ السلام، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ومنع نشوب الصراعات. إن تناول كل هذه المشاكل لا بد وأن يشمل بُعد ''الطفل'' عند الاقتضاء.

وختاما، أود أن أقول إن السلام لن يدوم ما لم يشرك الأطفال في ترسيخه. لذا كانت الأهمية الحاسمة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال. فهي ستمثل فرصة فريدة بالنسبة لنا جميعا لتتضافر جهودنا بغية تحديد استراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. فالسلام دون شك هو أثمن ما نملك تقديمه للأطفال وهنا يتطلب منا الالتزام الطوعي غير المشروط.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لكم ولبلدكم الصديق، كما أود أن أتقدم بالتحية والشكر للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص السيد أولارا أوتونو على جهودهما المضنية وإسهاماتهما الثمينة في تعزيز حقوق الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، وأن أؤكد على التزام بلادي التام بمساندة كافة الجهود المبذولة في هذا المجال.

يعد الاهتمام بتنمية الطفل - بدنيا وذهنيا ونفسيا - واجبا وضرورة اجتماعية واقتصادية لكل دول العالم بمختلف ثقافاتها وحضاراتها، وبغض النظر عن نموها الاقتصادي وتقدمها العلمي. ولا شك أن نجاح قمة الطفل عام ١٩٩٠ في وضع عدد من الأهداف الطموحة لخدمة الطفولة والتنمية، وقيام ١٩١ دولة - حتى الآن - بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ لأبلغ دليل على التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على حقوق الطفل وقدراته، والرغبة في العمل الجاد للارتقاء بشؤونه وحماية كرامته.

لكن، بالرغم من المكاسب والإنجازات الهامة التي تم تحقيقها خلال هذا العقد، شهد العالم عددا من العوامل التي أثرت سلبا على الأطفال في كثير من مناطق العالم مثل الأزمات الاقتصادية، وتفاقم الديون، وانتشار الأوبئة والأمراض. ولعل أخطر هذه العوامل على الإطلاق هو اتساع رقعة الصراعات المسلحة بما تشهده من تغيرات جذرية طرأت على طبيعتها في السنوات الأخيرة من حيث تجاهل قواعد القانون الدولي - خاصة القانون الدولي الإنساني - وإباحة إيذاء المدنيين بكافة الصور والأشكال

وما نتج عنه من استفحال مشاكل الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة بالرغم من كافة الجهود الدولية الساعية إلى منع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة وتسريح الأطفال الجنود وجمع شمل الأطفال المنفصلين عن أسرهم وحمايتهم من العنف المنظم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم نفسيا في مجتمعاتهم وديارهم.

لقد آلينا على أنفسنا نحن شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب لكننا ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن، لا تزال النزاعات المسلحة تؤرق حياة الأطفال قتلا وتشويها وتدميرا وما فتئت الحروب في العالم تقتل الملايين من الأطفال الذين صاروا إما هدفا لها أو أداة فيها حيث أصبحوا يقاسون حاليا في ما يقرب من خمسين بلدا في أرجاء العالم من آثار النزاع وما بعده. وبالرغم من ارتفاع عدد من ذبح من الأطفال أو خطف أو حوصر في الاشتباكات أو شوه بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا يزال عدد من حرموا من احتياجاتهم المادية والذهنية والعاطفية في المجتمعات التي تمزقها الحروب والنزاعات أكبر بكثير فقد فَقَد الملايين منهم أسرهم وديارهم ناهيك عن سنوات الدراسة والشباب وأصيب البعض منهم بصدمات نفسية دائمة من جراء ما شاهدوه وعاشوه من أحداث.

وفي الوقت الذي تمثل فيه صكوك حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات القانون الدولي الإنساني وأهمها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧ معالم بارزة حقا في مجال حماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة فإن الفجوة بين هذه القواعد وتطبيقها على صعيد الواقع العملي واسعة ومتنامية بشكل غير مسبوق. وبالرغم من إيماننا التام بأن المسؤولية الرئيسية في سد هذه الفجوة وفي تطبيق القواعد الدولية التي تحمي الأطفال أثناء الحروب تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول، إلا أننا أيضا مقتنعون تماما بأن للمجتمع الدولي دوره الهام في تقديم المساعدات المادية والفنية اللازمة لحماية الأطفال وإعادة دمجهم وتأهيلهم نفسيا. وتناشد مصر المجتمع الدولي من هذا المنبر لبذل كافة الجهود لكفالة ضمان:

أولا، التزام أطراف النزاع بحماية الأطفال من الاستغلال والإساءة والعنف والاغتصاب والتشريد والقتل. وثانيا، وضع حد لإفلات مستهدفي الأطفال من العقاب وبذل أقصى الجهود لتنفيذ واحترام نصوص البروتوكول الاختياري الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة. وثالثا، ضرورة تنفيذ وتفعيل برنامج العمل الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لما له من آثار إيجابية على تقليص الصراعات وحماية المدنيين خاصة، والنساء والأطفال بشكل عام. ورابعا، تعبئة وتنسيق المساعدات الإنسانية والاستجابة لاحتياجات الأطفال التنموية بكافة صورها من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية وغيرها في مرحلة ما بعد النزاع بغرض استبدال ثقافة العنف التي قد يكون نما عليها أطفال الحروب بثقافة سلام وتنمية. وذلك مع التأكيد على ضرورة التنسيق الكامل مع حكومات الدول المعنية وعدم استخدام حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما أو تسييس أزمة ما.

وأخيرا وليس آخرا، لا يكل وفد بلادي من التأكيد على ضرورة حماية الطفل واحترام حقوقه الأساسية وحقه في الحياة والسلامة البدنية والتنمية في مناطق الاحتلال الأجنبي. ونحن نتساءل في هذا الصدد، أما حان الوقت لوقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف الموجهة إلى المدنيين والأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما حان الوقت لوقف عذاب وآلام وبكاء الطفل الفلسطيني التي لا تزال القوات الإسرائيلية تحصد بطلقاتها روحه البريئة بغض النظر

عن أي التزام سياسي أو دولي أو حتى أخلاقي ومتجاهلة بذلك نداءات الكرامة والاستغاثة الصادرة منه؟

اليوم، ومجلس الأمن ينظر للمرة الثانية أو الثالثة في موضوع حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، لا يزال الطفل الفلسطيني يعيش أقسى الظروف اللاإنسانية التي تؤرق الضمير العالمي. ونحن نؤمن في مصر أن واجبنا كعالم متحضر وأن دور مجلس الأمن في ألفية جديدة يجب ألا ينصب فحسب على التذكر والأسى لكل طفل فلسطيني انتهكت حقوقه أو سقط برصاص طائش أو فقد حنان ورعاية والديه في لحظة غدر من الزمن. ولكن دوره يتمثل في أن يعمل، أي مجلس الأمن، على توفير الحماية له والحفاظ على حقوقه والارتقاء بشأنه وتعزيز كرامته.

إن الأطفال هم مستقبل الحضارة البشرية، ومستقبل كل مجتمع، وتنميتهم والحفاظ عليهم وعلى حقوقهم مسؤولية مشتركة لنا جميعا ستجني الأجيال القادمة ثمارها إما حربا وعنفا أو سلاما وتنمية.

السيد نافاريت (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعلمكم في البداية أن وفدي ممتن جدا لكم يا سيدتي، على قيامكم بإجراء هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والصراع المسلح. كما أود أن أعرب عن شكري لمساهمتكم الممتازة في نظرنا في البنود التي تتعلق بالأطفال في سياق عملنا في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

إن الحالة، كما ألمح إلى ذلك المتكلمون السابقون في هذا الصدد، هي حالة مدمرة كما هي غير مقبولة. وقد قال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح إن أكثر من مليوني طفل قد ماتوا في الحرب خلال العقد الماضي. وأصيب ستة ملايين بجروح خطيرة أو أصيبوا بعاهات دائمة. وهناك اثنا عشر مليونا ممن لا سكن لهم. وهناك أكثر من مليون طفل يتيم أو منفصل عن أسرته، و ١٠ ملايين يعانون من صدمة نفسية عميقة.

وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من جانبها، أنه تم تجنيد ٣٠٠ ٠٠٠ قاصر مقاتلين فعليين في الجيوش والجماعات المتمردة المشتركة في أكثر من ٣٠ صراعا غير دولي، وفي الغالب يسقط هؤلاء أسرى حرب.

كذلك فالألغام الأرضية المضادة للأفراد تمثل خطرا فادحا على سلامة الأطفال البدنية. ففي كل شهر تقتل الألغام الأرضية ٨٠٠ قاصر أو تمثِّل بهم. ويظلون طوال حياقم مشوهين وتؤثر عواقب ذلك على قدرقم على الحركة والعمل وممارسة الحياة الطبيعية. إن الكلمات المؤثرة التي سمعناها من الحاجي بابا سوانح صباح هذا اليوم تقدم منظورا شخصيا وتعطي لتلك الإحصاءات المخيفة وجها إنسانيا.

وللتصدي لتلك الفظائع تؤيد المكسيك توصيات الأمين العام التي ترسخ وتوسع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحالة الأطفال في الصراع المسلح. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام لضرورة التعاون الدولي المعزز والإرادة السياسية للأمم بغية مساعدة الجميع على الوفاء بالتزاماقم إزاء حماية الأطفال في زمن الحرب وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وبلدي ملتزم تماما بتعزيز القانون الدولي في هذا المجال. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ صدَّقنا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الطفل. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وقَّعنا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل والمتعلق باشتراك الأطفال في الصراع المسلح. وفي المناقشة العامة في الجمعية العامة في نيويورك، أعلن ممثل المكسيك أن تصديقنا على ذلك الصك مسألة جارية الآن.

وتوافق المكسيك على أهمية مواصلة مجلس الأمن دراسة المعلومات المقدمة من الوكالات الإنسانية عن حالة الأطفال في شتى مناطق العالم، وعلى اعتماده تدابير تكفل السماح لأطراف الصراعات بالوصول الآمن وغير المقيد لموظفي المهام الإنسانية للأمم المتحدة. وترى المكسيك كذلك أن من الأهمية القصوى أن تزاد المساعدة الإنسانية للأطفال، وأن يضمن الوصول إلى الأطفال المتأثرين بالحرب في كل المناطق، وأن توضع برامج لوقاية ودعم الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترى المكسيك أن أنشطة مجلس الأمن الرامية إلى حماية الأطفال في الصراع المسلح، إلى جانب التدابير التي تعتمدها الدول في سياق الالتزامات التي ستتعهد بها في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، سوف تمكِّن المجتمع الدولي من الوفاء باحتياجات الأطفال النفسية والتأهيلية واحتياجات إعادة إدماجهم في المجتمع، وتكفل تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان.

ومن الجوانب التي توليها المكسيك أهمية خاصة برامج تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقد أكدت الدروس المستفادة من حالات الحرب وحالات ما بعد انتهاء الصراع ضرورة إعداد برامج محددة للتصدي لمشاكل الفتية والفتيات المشتركين في صراع مسلح. ونحن نؤيد توصيات الأمين العام بأن تقدم الدول الأعضاء موارد مستديمة وكافية لتنفيذ تلك البرامج.

ومن الضروري كذلك ألا نغفل عن وضع استراتيجيات لتأمين إحراز التقدم المطلوب في هذا السياق على خريطة تنفيذ إعلان الألفية. وعلينا أن نعمل صوب الأهداف المقترحة، وبوجه خاص صوب "تأمين التزامات الدول بإنهاء استخدام الأطفال كجنود، وتسريح وتأهيل الجنود الأطفال السابقين، ووضع الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الاعتبار". (A/56/326، الفقرة ٢٣٨)

وأختتم بياني بإعادة تأكيد إشارة ممثل كولومبيا في هذا الصدد، وتأييدنا للتوصية بزيادة القيود المفروضة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مناطق الصراع. ولا بد أن تتخذ في التصدي لهذه المشكلة إجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي كتلك الواردة في برنامج العمل المعتمد من الجمعية العامة في تموز/يوليه بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه. ولسوف يكون لتنفيذه الفعال من قبل الدول الأعضاء أثر هام على تحسين حماية الأطفال في الصراع المسلح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لكم، سيدتي، لاتخاذكم المبادرة بعرض هذه القضية الهامة على مجلس الأمن. كما أعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره البليغ عن الأطفال في الصراع المسلح، الوارد في الوثيقة S/2001/852. وإذ أشير إلى قراري مجلس الأمن البارزين ١٢٦١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ و ١٣١٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وإذ أراعي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة، المعنية بالطفل، فإنني أثق أن نتائج مناقشاتنا هنا سوف تضيف إلى الزخم المتولد في العملية التحضيرية الجارية وتسهم في أعمال الدورة الاستثنائية.

ورغم الجهود المبذولة للتصدي لمحنة الأطفال في الصراع المسلح، يظل الواقع الراهن مثيرا لقلق عميق. فقد شهدنا في السنوات الأخيرة طفرة في عدد الصراعات

المسلحة وزيادة في عدد المدنيين الأبرياء المستهدفين. ومن بين الضحايا الكثيرة نساء وأطفال وأفراد من فئات مستضعفة أخرى. وفي هذا السياق تصبح كفالة حماية الأطفال والنساء الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

فاسمحوا لي أن أعلّق على بعض القضايا التي يوليها وفدي أهمية خاصة.

فأولا، جدير بالذكر أنه قد طرأت بعض التطورات المشجعة في الجهود الرامية إلى التصدي لآثار الصراع المسلح على الأطفال. وباتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) وضعت قضية الأطفال في الصراع المسلح ضمن جدول أعمال السلام والأمن. ونتيجة لذلك أصبح مستشارو حماية الطفل منتشرين في عمليات حفظ السلام وتعزز دورا الممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشتين حول قضية العنف ضد الأطفال، اللتين أجرتهما اللجنة المعنية بحقوق الطفل في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومما يستحق انتباهنا الشديد بصفة خاصة توصية اللجنة بإجراء دراسة متعمقة عن العنف ضد الأطفال. ونتيجة حلقة العمل التي عقدت في تموز/يوليه الماضي في فلورنسا، إيطاليا بعنوان ''ملء فراغات المعرفة: جدول أعمال للبحث المعني بأثر الصراع المسلح على الأطفال'' يمكن أن توفر المبادئ التوجيهية لهذه الدراسة.

ثانيا، نرى أن اتفاقية حقوق الطفل، بوصفها أكثر الصكوك القانونية قبولا على الصعيد العالمي يجب أن تشكل أساس الإطار القانوني لحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

ونرحب كذلك باعتماد بروتوكولين اختياريين للنهوض بحماية الأطفال من الصراع المسلح والبغاء. ومن خلال اعتماد هذه الصكوك القانونية، يعرب المجتمع الدولي عن اقتناعه القوي بأن انتهاكات حقوق الطفل لن يجري تحملها في القرن الحادي والعشرين.

وثالثا، رغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال المهام التي تنتظرنا بالغة الضخامة. وكما جاء في التقرير في الوثيقة A/56/453، الذي أعده السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، هناك ثغرات مستمرة بين المعايير الدولية والحماية الفعلية للأطفال في الميدان. والأطفال في مناطق كثيرة من العالم ما زالوا يقتلون وينتهكون جنسيا ويجندون في القوات المسلحة.

وفي هذا الصدد، علينا أن نبذل قصارى جهدنا للانتهاء من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي تتضمن قسما عن حماية الأطفال في الصراع المسلح. ويعالج هذا القسم طائفة من القضايا الحاسمة، مثل تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بمشاركة الأطفال في الصراع المسلح، وحماية اللاجئين، والأطفال المشردين وغير المصحوبين بأحد، وتقديم المساعدة الفعالة والكافية إلى الأطفال المتضررين من الصراع المسلح.

ورابعا، يجب إيلاء انتباه خاص لتعليم الأطفال في الصراع المسلح، ويجب على وكالات التنمية الدولية والوكالات الإنسانية الدولية والحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني أن تجعل من أولوياتها أثناء الصراع المسلح وبعد انتهائه أن تكفل توفير المواد التعليمية والفرص للأطفال على المستويين الابتدائي والثانوي.

ولتعزيز فعالية هذا الجهد واستدامته، من الحتمي أن يجرى المزيد من التطوير في بناء قدرات المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد نقدر النهج الذي اتخذه مؤخرا برنامج الأغذية العالمي بالمشاركة في اعتماد وسيلة لتوصيل الأغذية تتطلب

من الأبوين إرسال أطفالهما إلى المدرسة لكي يوزع الغذاء عليهم.

وأخيرا، ندرك أن المسؤولية الأساسية لمحاكمة الانتهاكات تقع على عاتق السلطات الوطنية. ومع ذلك، فإنه في الحالات التي تقع فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل، فمن المهم أن تتعاون الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في الاتجار غير المشروع بالعملة والأسلحة والموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم الصراع المسلح، ومحاكمة الأفراد والجماعات الذين يمارسون هذا الاتجار وفرض جزاءات عليهم.

وختاما، أود أن أذكر أنني واثق أن مناقشة اليوم ستثمر وأن جميع الدول الأعضاء ستظهر القيادة والإرادة السياسيتين اللازمتين لمحاربة من يستغلون الأطفال. وهذه قضية تشغلنا جميعا لأن الأطفال يمثلون أمل عالمنا ومستقبله. وجمهورية كوريا ملتزمة بإنهاء المعاناة التي تقع على الأطفال في الصراع المسلح وستدعم المسعى الدولي لتحقيق هذا الهدف بجميع السبل الممكنة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل سلوفينيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن خالص تقديري لكم، السيدة الرئيسة، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة عن موضوع نعزه بصفة خاصة، حيث أن سلوفينيا، بوصفها دولة عضو غير دائم في مجلس الأمن في ذلك الوقت، تشرفت بالمساهمة في صياغة القرار الهام ١٢٦١ (١٩٩٩) والمشاركة في اتخاذه، وهو القرار الذي اعترف بحماية ورفاه الأطفال المتأثرين بالحرب بوصفهما من البنود الهامة في تحقيق السلم والأمن.

ويسرنا أن نشهد التقدم الملحوظ المنجز أثناء العامين الماضيين. ويضطلع مجلس الأمن بدور نشط في حماية الأطفال في الصراع المسلح ويولي انتباها خاصا للأطفال في صنع قراره فيما يتعلق بعمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. واستمر المجلس أيضا في الاضطلاع بدور حاسم في مطالبة الأطراف بتنفيذ القواعد الموجودة في القانون الدولي التي تحمي الأطفال في الصراع المسلح. ويسرنا أن مشروع القرار الجديد، الذي نعتمده اليوم، يأخذ في الحسبان نقاط العمل التي أكدها الأمين العام في تقريره بغية زيادة تحسين رفاه الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

وسلوفينيا تضم صوتها إلى البيان الذي أدلت به بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونؤيده تأييدا كاملا. ولهذا، أود أن ألقي الضوء بإيجاز على نقطة معينة واحدة فقط.

إن الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح قد أكد نقطة معينة في مناسبات عديدة. وفعل ذلك مؤخرا عندما أشار إلى الحالة في أفغانستان، فقال:

> ”من غير المحتمل أن يستمر السلام ما لم يجر توفير الأمل وإعادة التأهيل للأطفال والشباب، لكي يصبحوا قوة بناءة لإعادة بناء بلدهم. ولن نتمكن من بناء أساس ثابت للسلم والأمن في المستقبل إلا إذا تصرفنا تصرفا صحيحا إزاء الأطفال اليوم“.

وانطلاقا من هذه الفكرة، فإن حكومة سلوفينيا، مع منظمة غير حكومية، هي منظمة سلوفينيا الخيرية، قررت أن تشرع في مبادرة سمتها ”سويا: المركز الإقليمي للرخاء النفسي للأطفال“. وبهذا نكون قد انتقلنا من البيانات القيمة إلى الأفعال الحقيقية.

وبإنشاء هذا المركز وتشغيله، فإن سلوفينيا، وهي عضو صغير في الأمم المتحدة ذو موارد محدودة، تأمل في أن تسهم في رفاه وتحسين الصحة النفسية للأطفال المتأثرين بالحرب، وبخاصة في جنوب شرقي أوروبا. ونعتقد أن المصالحة الاجتماعية الطويلة الأجل في المنطقة ستعتمد بصفة خاصة على الحالة النفسية للأجيال الفتية. ونود أن نتشاطر خبرتنا في مجال الصحة النفسية للأطفال، فضلا عن فهمنا العميق للحالة في المنطقة وللثقافة والتقاليد هناك. ونود أن نوفر معرفتنا ومواردنا من أجل منفعة أطفال المنطقة. وبإنشاء هذا المركز، فإن سلوفينيا، بالتعاون مع البلدان المهتمة الأخرى والشركاء على الصعيدين الدولي والمحلي، ترجو أن تنشئ إطارا فعالا يوفر نهجا شاملا ومستمرا ومنظما لتوفير الحماية والمساعدة للأطفال الذين أصابهم الأذى في جنوب شرقي أوروبا ومناطق أخرى، إن أمكن.

وأود أن أؤكد من جديد أيضا تقدير سلوفينيا القوي لجهود السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح.

كما أود أن أعرب عن امتناننا ودعمنا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وللسيدة بيلامي شخصيا، ولوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي ساهمت بخبراء وموارد وقدرات تشغيلية من أجل الطفل. إن أنشطتهم وتعاونهم لهما أهمية حيوية في تخفيف محنة الأطفال حقا كما نشجع الحوار المستمر والهادف بين مجلس الأمن، والممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا نأمل أن تستأنف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل التي أرجئت بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، في عام ٢٠٠٢ وأن تسفر عن خطة جديدة وطموحة لأطفالنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بالامتنان الشديد للمجلس على إتاحته الفرصة لنا لتناول المشكلة الهامة وهي مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة.

إن الأطفال هم كنزنا المشترك؛ وهم يجسدون أحلامنا وآمالنا. وهذا ما دعا رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي إلى أن يقطعوا على أنفسهم التزاما صارما بألا "ندخر جهدا في كفالة تقديم كل المساعدات والحماية الممكنة إلى الأطفال وجميع السكان المدنيين الذين يعانون بصورة جائرة من آثار الكوارث الطبيعية وعمليات الإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن". (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٢٦)

وتشعر اليابان بقلق شديد نظرا لتضرر عدد متزايد من المدنيين، ومنهم أطفال، على نحو مباشر من الصراعات التي دارت مؤخرا. وفي حالات لا يمكن حصرها، أصيب الأطفال بالضرر وقتلوا أو اقتلعوا من أسرهم ومجتمعاتهم لكي يتورطوا في الصراعات كجنود. ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام "نحن الأطفال" فإن ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يشاركون بنشاط في الصراعات كجنود في الوقت الراهن. كما يستغل الأطفال أيضا، ونشعر بالقلق على الأخص إزاء الفتيات اللائي يستغلين جنسيا. ويعاني هؤلاء الأطفال بالتالي من صدمة شديدة ومن تدمير نفس. وتود اليابان، في ضوء هذه الحقيقة، أن تبرز أهمية معالجة المجتمع الدولي لهذه المشكلة على نحو فعال بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

وأود أن أشرك أعضاء المجلس وغيرهم من المشاركين في مناقشة اليوم في بعض أفكار ومبادرات حكومة اليابان المتعلقة بهذا الموضوع.

أولا، يجب أن يلقى الأطفال الحماية من جميع أشكال العنف. ويجب أن يتوقف استخدام الأطفال كجنود، ولا بد أن يُبعد أولئك الأطفال عن المخاطر ويحظون بالرعاية في حالات ما بعد انتهاء الصراع. والأنشطة التالية هي أمثلة على الأنشطة التي شاركت فيها حكومة اليابان في الحالات التي أعقبت الصراع وهي: مشروع لتخفيض أعداد الأسلحة الصغيرة بعد انتهاء الصراع في مناطق مثل كمبوديا، لأن هذه الأسلحة غالبا ما تسبب عقبات هائلة تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي تلحق الضرر بالأطفال؛ ومشاريع في أنحاء كثيرة من العالم للقضاء على الألغام المضادة للأفراد التي تشكل تهديدا ضخما للأطفال؛ ومشروع إعادة تفصيل نوعية التعليم الابتدائي في كوسوفو الذي دعمته اليابان من خلال الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني. ويتلقى الأطفال في المدرسة تأهيلا اجتماعيا واهتماما بحيث يمكن التخفيف من الصدمات التي يتعرضون لها. ويجري النظر الآن في دعم مشروع لإعادة إدماج الأطفال الجنود في أفريقيا في المجتمع من خلال نفس الصندوق.

وثانيا، يجب إعادة إدماج الطفل الذي كان جنديا في السابق من الناحية الاجتماعية. وفي هذا الصدد أجرت حكومة اليابان، في آذار/مارس من هذا العام وبالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، مسحا بشأن إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين في المجتمع، أسفرت نتائجه بوضوح عن الدور الهام الذي يقوم به المجتمع. وعلى أساس هذا المسح، نرى أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود من المجتمع الدولي لتزويد الأطفال الجنود بإمكانية الحصول على التعليم الأساسي والمهني وإنشاء شبكة أمان اجتماعي للأطفال المعاقين جسديا والمصابين بصدمات نفسية أو الأطفال اليتامى. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة لاتخاذ تدابير خاصة فيما يتعلق بالأطفال الإناث اللائي تعرضن لاعتداءات جنسية في مجتمعاتهن.

وثالثا، إن موضوع الاعتداء الجنسي، واستغلال الأطفال ولا سيما البنات في الصراعات المسلحة يتطلب في الواقع التصدي له على نحو أشد قوة. ولتعزيز الشراكة في معالجة هذا الموضوع، من الضروري رفع مستوى الوعي والمشاركة في المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. ويعتقد وفدي أن المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال التجاري الجنسي للأطفال الذي سيعقد الشهر المقبل في يوكوهاما باليابان، سيوفر فرصة لتحقيق هذا الهدف، لأن الصراعات المسلحة هي أحد الأسباب للاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسيا، وتدعو حكومة اليابان بقوة إلى مشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر على مستوى رفيع حتى يتسنى لنا أن نتصدى لمحنة الأطفال.

وقبل أن أختتم كلمتي، لا يسعني إلا أن أتناول حالة الأطفال الأفغان. وتود حكومة اليابان أن تكرر التأكيد على دعمها لقرار مجلس الأمن ١٣٧٨ (٢٠٠١)، الذي يدعو القوات الأفغانية إلى الامتناع عن ارتكاب الأعمال الانتقامية وإلى التقيد بشدة بالتزاماتها بموجب الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وترحب اليابان في هذا الصدد بالاجتماع الذي سيعقد في برلين في الأسبوع المقبل لمناقشة الإدارة الانتقالية المزمع إنشاؤها في أفغانستان في المستقبل القريب. ويأمل وفدي بأن يؤدي هذا الاجتماع، الذي دعا إليه السفير الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، إلى تشكيل إدارة انتقالية تكون أساسا لحكومة ذات قاعدة عريضة حقا تتجه إلى تحقيق الرفاه للشعب

الأفغاني، بما فيه الأطفال. وإننا ندعو الأطراف الأفغانية بقوة إلى العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن.

وتود اليابان، علاوة على ذلك، أن تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لحالة اللاجئين والمشردين داخليا في أفغانستان وما حولها، إذ أن شتاء المنطقة القارس يقف على الأبواب. وعلينا أن نعمل لضمان وصول المعونة الإنسانية إلى أولئك الأطفال، وأن تراعي جهود التأهيل والتعمير تماما محنة الأطفال. ولن تدخر اليابان جهدا من جانبها لضمان أن تكون وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قادرة على الاضطلاع بعملها بكفاءة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل الاستجابة لقضية الأطفال والصراع المسلح، حتى يتسنى لجميع الأطفال أن ينشأوا في بيئة أسرية، وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثلة جنوب أفريقيا، أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، يا سيدتي الرئيسة، على إدارتكم المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونود أن نشيد بكم على توسيع نطاق التزام الأمين العام بالأطفال بعقد هذه الجلسة، وهي الجلسة المفتوحة الثالثة التي نعقدها بشأن الأطفال والصراع المسلح. وها نحن نجتمع للنظر في اتخاذ تدابير عاجلة عن كيفية تناول مسألة استغلال أطفال العالم في حالات الصراع المسلح.

وتقدم تقارير الأمين العام توصيات رئيسية لمواجهة الإحصاءات المفزعة عن معاناة الأطفال، وتجنيد الجنود الأطفال، واختطاف الأطفال، وتشريدهم داخلياً، وفقداهم ذويهم، واستغلالهم جنسياً، ولا سيما البنات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالمثل، ترسم بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) صورة مروّعة لأطفال يقتلون في الصراع المسلح وملايين آخرين منهم يصابون وتلحق بهم الصدمات النفسية ويصبحون يتامى.

ونحن لذلك نثني على مجلس الأمن لمواصلته مناقشة هذه المسألة، ونشير في هذا الصدد إلى القرار ١٣١٤ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ في آب/أغسطس من العام الماضي، والذي يدعو المجتمع الدولي إلى الإدانة بأشد لهجة للاستهداف المتعمد للأطفال في حالات الصراع المسلح. وينطوي التنفيذ الفعال لهذا القرار على الاستعداد للعثور على حلول لمحنة الأطفال المتأثرين بالحروب، ويؤيد وفدي التدابير التي يقصد بها حمايتهم.

وللعواقب الناجمة عن الحرب، وأعمال الإبادة الجماعية، والصراعات المسلحة، والعنف الأسري، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والمخدرات، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نتائج مدمرة على الأطفال وتأثير عميق على حياهم وعلى المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها.

والأطفال بصفة عامة عرضة لكل أشكال الإيذاء والاستغلال، التي كثيرا ما تشكّل وتحدد شخصياهم في حياهم كبالغين. ويمثل تجنيد الأطفال والتغرير بهم بدعاوى كاذبة ليصبحوا جنوداً إهانة للقيم الحضارية بل وأيضا عائقا أساسيا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وقد شهدت القارة الأفريقية أطفالنا يعانون فظائع لا توصف. وكثيرون منهم ضحايا للصراع المسلح أو مكرهون على أن يصبحوا جنوداً. وقد كان الأطفال أهدافا للعنف، بل ومرتكبين للعنف رغم إرادهم في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. والآن، يواجه الأطفال في أفغانستان العالم من خلال الحرب

وانتهاك حقوق الإنسان. إن أطفال العالم في حاجة يائسة إلى الحماية.

وقد صدّقت جنوب أفريقيا على اتفاقية حقوق الطفل، وهي تؤيد بروتوكوليها الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. وصدقنا أيضا دون أي تحفظ على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

ويحدد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة سن ١٨ سنة بوصفه الحد الأدنى للمشاركة في أعمال القتال ويحظر تجنيد أشخاص دون سن ١٨. إضافة إلى ذلك، يحظر هذا البروتوكول كل تجنيد قسري للأطفال دون سن الثامنة عشرة. وعدّلت جنوب أفريقيا تشريعاتها الخاصة في عام ١٩٩٩ حين رفع وزير الدفاع سن الانخراط الطوعي في القوات المسلحة من ١٧ إلى ١٨ عاماً. ويعكف برلماننا في الوقت الراهن على كفالة تصديقنا على هذا البروتوكول على وجه السرعة.

وقد شاركنا في المداولات الرامية لوضع مشروع الوثيقة الختامية المعنونة ”عالم ملائم للأطفال“ في صيغته النهائية استعداداً للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل المقرر عقدها في أيار/مايو من العام المقبل، والمعنية بصفة خاصة بمسألة الأطفال ضحايا الصراع المسلح. ونرجو أن يكفل تجديد الالتزام على أرفع المستويات خلال الدورة الاستثنائية تحقيق الكثير من المشاعر الواردة في قراري مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٢٦١ (١٩٩٩). فلم يعد بمقدورنا أن نواصل خذلاننا لأطفال العالم.

علاوة على ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واستئصالها. ويستحق هذان الصكان كل التأييد من جانبنا لأنهما يقدمان وسيلة انتصاف معترف بها دولياً لكفالة حماية الأطفال في الصراع المسلح. غير أنه ما زالت هناك تحديات ضخمة ماثلة. فتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيؤثر تأثيراً عميقاً على الهياكل الأسرية. ولا تزال الأهداف الإنمائية الدولية المتمثلة في خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا مستعصية على التحقيق. ومما يضيف إلى هذه المشكلة الفقر المتوطن وانعدام التدخلات الطبية المعقولة التكلفة لخفض المخاطر المقترنة بنقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم للطفل، ومستويات البطالة العالية.

ولا تزال حكومة جنوب أفريقيا مصممة على التصدي لهذه المشاكل وحريصة على العمل مع غيرها من الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعال لصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بحقوق الطفل. ويشمل هذا اعتزامنا التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة وتشجيع البلدان الأخرى على التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية.

ولا تزال الالتزامات الكتابية ومناقشات مجلس الأمن تمثل شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ لإنقاذ الأطفال من بلاء الصراع المسلح ومن التعرض للإيذاء من أجل تحقيق الأهداف الحربية للبالغين المجردين من الضمير. ومع أن النظر في هذا الموضوع الهام في مجلس الأمن يعزز صورته السياسية، فإن المجلس بحاجة لأن يمسك بزمام القيادة في وضع معايير للسلوك المقبول فيما يتعلق بالأطفال في حالات الصراع المسلح.

ويستطيع المجلس أن يتصرف بهدف رصد وكفالة الامتثال لقرارات المجلس القائمة، وتحسين الاتصال والتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة والهيئات المرجعية الأخرى المشتركة في حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، وكفالة أن يرعى مناخ ما بعد انتهاء الصراع حقوق الأطفال واحتياجاتهم، بما في ذلك تأهيلهم، فهو جزء متكامل من الاستقرار والتنمية في المستقبل، وكفالة أخذ المجلس بنهج متكامل ومتعدد التخصصات وإيلائه الاهتمام الواجب لحقوق الطفل لدى النظر في عمليات حفظ السلام.

وينبغي لذلك أن نظل متيقظين دائما لأي علامات على هذه التجاوزات. ونحن على أهبة الاستعداد لممارسة الضغط حيثما يقتضي الأمر. وينبغي أيضا أن نشجع الأطراف المعاندة على التقيد بنص وروح الصكوك الدولية التي توفر أبسط الحماية وأكثرها ملاءمة لحقوق الطفل في حالات الصراع المسلح.

إن لأطفالنا حقاً في أن يعيشوا في حالات يخيم عليها السلام، في عالم بلا حروب. وينبغي أن يكون ذلك هو الإرث الذي نتركه للأجيال القادمة. فالأطفال بصفة عامة أثمن الهبات التي ينعم بها على الآباء في جميع المجتمعات، ومع ذلك فإنهم أضعف الأفراد في مجتمعاتنا الحديثة التي تمزقها الصراعات.

ونهيب بجميع الدول أن ترعى وتحمي الأطفال حتى يكونوا قادرين على بناء عالم أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. وقد أدى الأطفال في جنوب أفريقيا دوراً محورياً في تحول بلدنا إلى النظام الديمقراطي. وقد يكون من الممكن أن يكون الأطفال إذا أتيحت لهم الفرصة هم الذين يحدثون معجزة المصالحة في العالم.

وفي الختام، يود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود التي تواصل بذلها في التزام السيدة كارول بيلامي مديرة اليونيسيف والسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص لشؤون الأطفال والصراع المسلح ، لكفالة أن تبقى محنة الأطفال الذين يقعون ضحية للصراع على الصعيد العالمي قيد نظرنا جميعاً. كما نشكر الحاجي بابا سوانح على وصفه الشخصي المؤثر لحياة جندي طفل في سيراليون. ونرحب باعتزام المجلس أن يعتمد قراراً بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة عقب هذه الجلسة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كندا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على طلبك إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراع المسلح. وأنا أعلم مدى اهتمامك شخصيا بهذا الموضوع. فقد شهدتِ وشهدت معك النتائج المدمرة التي تؤثر على الأطفال في الصراع المسلح في سيراليون.

والأحداث التي وقعت في الشهرين الماضيين، ذكرتنا جميعا بمدى أهمية حماية المدنيين، وعلى الأخص الأطفال منهم، كما ذكرتنا بأن هذه المهمة لها صلة وثيقة بعمل المجلس. فلا يمكن تحقيق السلام إلا إذا أعطينا الأولوية لأمن الإنسان.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره التفصيلي وبعيد النظر، المتعلق بالأطفال والصراع المسلح. فهو يركز على حقيقة أن مهمة المجلس في هذا الصدد، على الرغم من التقدم المحمود الذي تم إحرازه، أبعد ما تكون عن الاكتمال.

(تكلم بالانكليزية)

إن قراري مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) المتعلقين بالأطفال والصراع المسلح، حددا الخطوات الواجب اتخاذها، والأطراف الفاعلة التي يتعين

إشراكها، والآليات التي يلزم استخدامها لتعزيز حماية حقوق الأطفال المتأثرين بالحروب ومجتمعاهم المحلية. ونحن نثني على المجلس لتصرفه بناء على هذه المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. وما نحتاجه الآن هو أن نركز بشكل أكثر منهجية على مواصلة تنفيذ الأحكام الواردة في هذين القرارين التاريخيين.

والقيام بذلك يتطلب إرادة سياسية قوية وموارد كبيرة. وكان الأمين العام محقا في إبرازه هذه الحقيقة التي لا مفر منها في توصياته الواردة في كل أجزاء التقرير.

ونحن نرحب باتخاذ المجلس اليوم هذا القرار الآخر البالغ الأهمية المتعلق بهذه المسألة، والذي يستجيب لتوصيات الأمين العام، ويؤكد من جديد التزام المجلس بحماية الأطفال.

وأود كذلك أن أهنئ السيد أوتونو، الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمشاركة المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، على إدماجها حماية الأطفال في جدول أعمال السلام والأمن. وعلى وجه الخصوص، نشجع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لتحسين تدريب موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الطفل، وتقييم الدروس المستفادة من دمج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، على الرغم من الموارد الهزيلة الموجودة تحت تصرفها للقيام بذلك.

ونحتاج إلى مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية على الخطوط الأمامية لحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام المنظمات غير الحكومية بإنشاء ”قائمة بالجهات التي يتعين مراقبتها“ بشأن الأطفال والصراع المسلح. فهذه المبادرة ستحسن حماية حقوق الأطفال في حالات صراع مسلح محددة، من خلال تحسين الرصد، وتحسين الإبلاغ، وتحسين إجراءات المتابعة قبل نشوب الصراعات وأثناءها وبعد انتهائها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استضافت كندا، في وينيبيغ، مؤتمرا دوليا معنيا بالأطفال المتضررين من الحرب. والكثيرون منكم الحاضرون هنا اليوم، كانوا حاضرين في ذلك المؤتمر، ولعلكم تتذكرون أنه جمع أكثر من ٥٠٠ ١ وفد، بما في ذلك ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والشباب أنفسهم، الذين كان للكثيرين منهم تجربة مباشرة في مجال الأطفال في الصراع المسلح. وأولويات العمل التي تم تحديدها في وينيبيغ كانت لها آثار مفيدة هنا. وعلى سبيل المثال، تمثلت إحدى النتائج المبشرة بالخير لمؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في الصيف الماضي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في اعترافه بأثر الأسلحة الصغيرة المدمر على الأطفال.

والتقدم في مجال حماية الطفل يتجاوز، بطبيعة الحال، نطاق الأمم المتحدة. فقد أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحدة لحماية الطفل تابعة لأمانتها العامة. ومثل هذه التدابير، في رأيي، مطالب بها في القرار ذاته. ونعتقد أن هذه المبادرة من المحتمل أن تكون بالغة الأهمية، ونأمل في أن تكون نموذجا تقتدي به المنظمات الإقليمية الأخرى لإدماج حماية الطفل في أعمالها.

لقد انقضى ما يزيد على العام منذ اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وقد وقع العديد من الدول فيما بعد على هذا الصك الجديد، كما صدقت ١١ دولة أخرى عليه، وهذا يقربنا من فرض حظر عالمي على استخدام الجنود الأطفال. ونحن نشجع جميع الحكومات الحاضرة هنا على التوقيع والتصديق

على البروتوكول. ذلك أن التصديق عليه وتنفيذه على الصعيد العالمي خطوتان مهمتان على طريق حماية الأطفال.

إن أحد أفظع الانتهاكات لحقوق الأطفال هو اختطافهم وتجنيدهم واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وتفيد تقارير مرصد حقوق الإنسان بأنه في مطلع هذا الشهر، اختطف ما يزيد على ١٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية ليعملوا كجنود في حركة المتمردين البوروندييين "قوات الدفاع عن الديمقراطية". قوات الدفاع عن الديمقراطية، إذن، تستخدم الجنود الأطفال في تفسيرها لمعنى الديمقراطية! وبينما تمكن عدد من التلاميذ من الهرب، فلا يزال العشرات منهم في قبضة المتمردين. ونحن نطالب مرتكبي هذه الجريمة بالإفراج عن الأطفال، كما نطالب المجلس بإدانة هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها.

وأخيرا، أقول كلمة عن تقرير غراسا ماشيل "أثر النزاع المسلح على الأطفال". إن حكومة كندا، إلى جانب الحكومة النرويجية، ساعدتا على التفويض بإجراء استعراض ماشيل، وهو استكمال للدراسة الرائدة التي أعدتها السيدة ماشيل في عام ١٩٩٦، والتي تذكرنا فيها جميعا بوضوح بأنه ما زال هناك الكثير التي يتعين القيام به للوفاء بالوعود التي قطعها كل منا للآخر وللأطفال.

وفي الربيع المقبل، ستكون الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل فرصة مهمة لنا جميعا للوفاء بهذه الوعود. فلنضمن معا أن تعزز الدورة الاستثنائية التزامنا تجاه الأطفال وحمايتهم. ولننشئ تدريجيا معيارات دوليا جديدا للسلوك الإنساني، وهو ألا يكون هناك جنود أطفال بعد اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل العراق وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): سيدتي الرئيسة، في البداية، يود وفدي أن يتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر. وإننا على ثقة بأنكم ستقودون هذه الأعمال بالحكمة المعهودة فيكم. كما يود وفدي أن يتقدم لكم بالشكر على الدعوة لعقد هذا الاجتماع المفتوح والمكرس لمناقشة موضوع الأطفال والصراع المسلح، الذي يكتسي أهمية استثنائية في عالم اليوم المضطرب، مع الأسف.

إن خبرتكم واهتمامكم بالأطفال وترؤسكم للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، سوف تقود حتما إلى نتائج ملموسة. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، على تقريره وجهوده في هذا الميدان. وكم كنت أتمنى أن يشير في تقديمه أو تقريره، إلى حالة الأطفال في فلسطين أو العراق، وخاصة بعد أن أشار بحق إلى أطفال أفريقيا، وخاصة في سيراليون وأفغانستان.

اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أتقدم بالشكر إلى المديرة التنفيذية لليونيسيف، فهي تقدم جهدا مخلصا، وأطفال العراق عرفوا جهدها المخلص الذي اضطلعت به طوال فترة عشر سنوات.

ونحن نتناول هذا الموضوع الهام، فإننا نعمل على تنفيذ أولى المهام التي أوكلت لمنظمة الأمم المتحدة، وكما ورد في ميثاقها، في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبما أن الأطفال هم الفئة الأكثر ضعفا في أي مجتمع، فمن الطبيعي أن يكونوا أول المتأثرين بالصراعات المسلحة. ولكن وبالرغم من جهود المجتمع الدولي طوال عقود للعمل على إرساء دعائم دولية ثابتة لحماية المدنيين، وبالتحديد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة والتي تمخضت عن العديد من الصكوك الدولية والإعلانات التي تقيد سلوك المتحاربين،

وتحمي الفئة الأكثر تأثرا فإننا ما زلنا نشهد مع الأسف حالة عدم اكتراث البعض – على مستوى الدول – بمصير الأطفال، بل اللجوء إلى استهدافهم بصورة متعمدّة. وهذا يعدّ انتهاكاً صارخاً لهذه المواثيق والاتفاقيات، إضافة إلى كونه بدون شك يشكل جريمة دولية.

يود وفدي أن يؤكد من جديد بأن تناول مجلس الأمن لهذا الموضوع هو أمر إيجابي ولكن في الوقت نفسه يجب ألاّ يحدّ من تناول هذا الموضوع في مكانه الأرحب والأوسع والمناسب، ألا وهو الجمعية العامة، التي تمثّل فيها جميع الدول على قدم المساواة، لأن مجلس الأمن وبسبب توازن القوى الحالي فيه، قد أضحى عاجزا عن معالجة الكثير من حالات التراع المسلح، بل وأيضا أصبح السبب في الكثير منها، حيث يتعرّض فيها الأطفال إلى معاناة حقيقية ومأساة يومية تتمثل في تشريد وقتل وتجويع وحرمان من أبسط الحقوق، لا سيما الحق في الحياة. وما يحصل لأطفال العراق وفلسطين وفي مناطق أخرى من العالم أمثلة حية على ذلك.

فأطفال العراق كانوا أول ضحايا العدوان العسكري الذي شنته الولايات المتحدة وحلفاؤها على العراق عام ١٩٩١ هذا العدوان الذي ألقت فيه أكثر من ٨٨ ألف طن من القنابل استهدفت المواقع المدنية والبنى التحتية من طرق وجسور ومستشفيات ومدارس ومراكز تصفية مياه ومحطات توليد الطاقة الكهربائية – كل ذلك انعكس في آثار سلبية مدمرة مباشرة وغير مباشرة على الأطفال، هذا دون الحديث عن استخدام اليورانيوم المنضّب والذي أدى إلى انتشار أمراض كاللوكيميا خاصة بين الأطفال والولادات المشوّهة. لقد وقفت الأمم المتحدة متفرجة على هذا العدوان الذي راح ضحيته وما زال عشرات الآلاف من الأطفال. وقبل هذا العدوان وبعده، فرضت الولايات المتحدة، وما زالت تفرض باسم الأمم المتحدة أشمل جزاءات على شعب كامل لم يُعرف مثلها في التاريخ. وأدت هذه الجزاءات الشاملة حسب تقرير اليونيسيف الصادر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى وفاة نصف مليون طفل عراقي دون سن الخامسة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨.

ولغاية هذا التاريخ – اليوم – بلغ عدد ضحايا الجزاءات على العراق ١,٦ ملايين من المدنيين، غالبيتهم من الأطفال. وتقتل الجزاءات خمسة آلاف طفل عراقي شهريا، ولا يمكن أن يوصف ذلك بأقل من جريمة إبادة جماعية نعيشها اليوم أمام أنظار مجلس الأمن. وما زالت الأمم المتحدة عاجزة عن تقديم تفسير واحد لأسباب استمرار الجزاءات وقتل الأطفال يوميا. وإمعانا من الولايات المتحدة وبريطانيا في الانتقام من شعب العراق وأطفاله، واستهانة منهما بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فرضت هاتان الدولتان منذ عام ١٩٩١ مناطق حظر الطيران التي وسّعتها عام ١٩٩٢ إلى جنوب وشمال العراق حيث تقوم الطائرات الحربية الأمريكية بقصف المواقع المدنية في العراق بشكل يومي، هذا القصف يقتل الأطفال ويروّعهم في مدنهم وقراهم، إضافة إلى حرق المزارع وتدمير المدارس. وبالرغم من إدانة المجتمع الدولي بأسره لهذا العمل العدواني الإرهابي اليومي، ورغم إعلان الأمم المتحدة بأن فرض منطقتي حظر الطيران هو استخدام منفرد للقوة ضد دولة مستقلة، ومجلس الأمن والأمم المتحدة عاجزان وواقفان يتفرجان دونما قرار لوقف هذا العدوان والإرهاب.

كما يتعرّض شعب فلسطين هو الآخر للاحتلال والاضطهاد، وتسلب أرضه وتدّمر مدنه وقراه ويحاصر دون أن نشهد جهدا ملموسا من الأمم المتحدة لوقف هذا العدوان والإرهاب الذي يذهب ضحيته بشكل أساسي أطفال فلسطين. هؤلاء الأطفال يعانون وبشكل يومي من القتل والإرهاب الصهيوني مع كل ما يترتب على ذلك من آثار نفسية خطيرة تهدد مستقبل شعب بكامله.

أخيرا، لقد أثرنا هذين المثلين من بين أمثلة أخرى كثيرة بهدف التأكيد على أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ما زالا بعيدين عن تحقيق هدف الامتثال الكامل للواجبات والالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال أثناء الحرب وبعدها. وإن هناك الكثير مما ينبغي على الأمم المتحدة أن تفعله لردع منتهكي حقوق الأطفال، وكشفهم ومعاقبتهم، وفي المقدمة منهم أولئك الذين يستغلون آليات الأمم المتحدة لاستهداف الأطفال، أو يمارسون الضغوط لمنع الأمم المتحدة من ممارسة دورها في حماية الأطفال.

كنا نتمنى أن يتضمن قرار المجلس حول الموضوع، الذي أطلعنا عليه قبل ساعات، موضوع الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي، وكذلك الأطفال تحت الحصار، وألا يقع المجلس مرة أخرى تحت ضغط الانتقائية المقيتة، مع الأسف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومتي، أود الإعراب عن ارتياحنا لإجراء هذا النقاش. لقد ظلت حماية حقوق الطفل، ولا سيما في مناطق الصراعات والتراعات، تشغل المجتمع الدولي منذ فترة من الزمن. وينبع هذا الانشغال من تسليمنا بأن الطفولة هي فترة البراءة والأحلام، ولكن الواقع المرير للحرب غالباً ما ينكر على الأطفال حقهم في النمو والترعرع في بيئة تنمي السلم والاستقرار.

وتود إسرائيل أن تتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الممتاز بشأن الأطفال والصراع المسلح، وعلى التوصيات العديدة المتبصرة والهامة الواردة فيه من أجل حماية حقوق الطفل والدفاع عنها.

إن حالة الأطفال في مناطق الصراع هي إحدى أكثر القضايا اعتصارا للقلوب التي نتناولها في الأمم المتحدة. وتخرج صور المعاناة التي شاهدناها جميعا من كل ركن من أركان الأرض تقريبا. إن الطريقة التي يؤخذ بها عدد كبير من الأطفال حول العالم من ديارهم ومدارسهم ويتم إيذاؤهم جسديا وعاطفيا ويجبرون على القتال في حروب لم يبدأوها هي أمر لا بد أن يشغلنا جميعاً.

ولقد أكد المجتمع الدولي مراراً على أنه لا بد من إنقاذ الأطفال من أهوال الصراعات المسلحة. ويقدم تقرير الأمين العام توصيات هامة، وأولها وأهمها التقيد بالاتفاقيات ذات الصلة، التي إذا تم احترامها على نطاق واسع ستحل بالكامل تقريباً مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة.

والأطفال في منطقتنا عانوا معاناة مفزعة من عقود من الصراع ومن خطر الإرهاب الذي ما زال يلوح في الأفق. ولقد تحمل الشرق الأوسط أكثر من نصيبه من الحروب، التي تركت ندوبها على كل شعوب المنطقة، ولكن على الأطفال بصفة خاصة.

ولهذه الأسباب أيدت إسرائيل المبادرات الدولية الداعية إلى حماية الأطفال من دمار الصراعات المسلحة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل المتميزة. وتلى انضمام إسرائيل للاتفاقية اعتماد ''القانون الأساسي: الكرامة والحرية الإنسانيتان''، وهو قانون يضمن تأمين الحماية الدستورية لحقوق الطفل. وأطلق اعتماد هذا القانون موجة من النشاط القضائي والتشريعي الذي وسع ومد نطاق التزام مجتمع إسرائيل بمبادئ الاتفاقية.

ولقد وقع وزير خارجيتنا، السيد شيمون بيريز، الذي كان في نيويورك الأسبوع الماضي، على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل المعنية بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة، مما يؤكد على التزام إسرائيل الدائم بالحفاظ على براءة الأطفال، بوصفه جزءاً من الحق الأساسي الذي يتمتع به كل الأطفال. ومن المؤكد أن

انضمام إسرائيل للاتفاقية كطرف موقع عليها سوف يستلهم حتى المزيد من التنقيحات للتشريعات الإسرائيلية.

ويسترعي تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2000/712 على نحو صائب الانتباه إلى أهمية التعليم والقدرة على استخدامه وإساءة استخدامه في زمن الصراع. ويشير التقرير إلى مناهج منفصلة يجب توحيدها، ويشير في الفقرة ٤٦ إلى ”دروس منفصلة في التاريخ... ستحول بالتأكيد دون المصالحة الطويلة الأجل“. ويلفت التقرير الانتباه إلى الظاهرة التي تستخدم فيها المدارس بوصفها مراكز للتجنيد ويتلقى فيها المعلمون التعليمات بإقناع الأطفال بنبل ومجد الحرب والشهادة.

ولا يمكن التقليل من أهمية هذه العوامل. الأطفال الذين يتم تعليمهم الكراهية واحتضان الموت والصراع العنيف لن ينشأوا بالغين مسؤولين ومستعدين للحياة في سلام ولحل الخلافات سلمياً.

وبدلا من ذلك، سوف يؤمنون بالقوة وفضيلة القوة والعنف. وستتم إدامة الصراعات في كل ركن من أركان العالم إذا استبدل تعليم الجيل القادم المهارات التي يحتاجها للنجاح في العالم بتلقينه الدخول في صراع لا نهاية له. وعندما يأتي الأمر إلى تعليم أولادنا لا بد أن نلقي نظرة بعيدة على الوضع وأن ننظر إلى رفاهية وطبيعة المجتمع الذي سوف يرثونه.

إن الندوب التي تتركها الحرب ويتركها الإرهاب على الأطفال لا يمكن تقدير حجمها، ومن شأنها أن تسفر عن مشاكل نفسية وسلوك لا اجتماعي بعد انتهاء الصراع بزمن طويل. ولن تتم حماية الأطفال بالفعل من أهوال الحرب إلا عندما ينتهي الإرهاب ولا يعد ينظر إليهم بوصفهم مخالب في صراع اكبر.

وفي هذا الصدد، أود الإعراب عن أسفي لأن ممثل مصر الدائم، وهو يتحدث عن محنة الأطفال الفلسطينيين، لم يجد من الضروري أن ينطق كلمة واحدة يعرب بها عن القلق إزاء عشرات الأطفال الإسرائيليين الذين أهلكهم الإرهاب الفلسطيني العام الماضي. ولقد تجاهل ممثل مصر الدائم تماما الأطفال والمراهقين الإسرائيليين البالغ عددهم ٢٣ الذين اغتالهم بوحشية مهاجم فلسطيني انتحاري في حزيران/يونيه الماضي في هجومه على مرقص دولفيناريام في تل أبيب، وكأن ذلك الحدث المروع لم يحدث أبداً. وهذا هو مجرد مثال واحد مؤثر في سلسلة من المذابح البشعة التي قتل فيها عشرات الأطفال الإسرائيليين. والحقيقة هي أن إسرائيل تأسف بشدة لأي أذى يلحق بالمدنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ولكن الأطفال على وجه الخصوص، الذين ينبغي الإبقاء عليهم في المدارس بدلا من الخطوط الأمامية للصراع.

كذلك أود أن اذكر ممثل مصر الدائم بأن من يحرضون الآخرين على العنف ويشجعون التطرف ويتسامحون في أبشع الخطابة البلاغية المعادية للسامية في وسائل إعلامهم يتحملون أيضا المسؤولية عن إيذاء الأطفال الفلسطينيين والمعاناة المستمرة في كلا الجانبين.

وختاماً لكلمتي، أود أن أعيد التأكيد على موقفنا بأن أفضل سبيل لتحقيق الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة هو من خلال إنهاء الصراعات المسلحة. ولا يمكن فصل محاولاتنا لحماية أرواح ورفاهية أطفالنا عن جهودنا الأعم لضمان امتداد السلم والأمن والرخاء لتشمل كل منطقة من مناطق العالم.

إن النهوض بالوسائل السلمية لحل الصراعات، وتوسيع نطاق الفرص التعليمية، وتلقين أطفالنا أن يثمنوا الحياة وأرواح الآخرين، أمور لن تحمي أطفالنا فحسب بل ستحمينا جميعا من ويلات الحرب.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل نيجيريا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسر نيجيريا أن تشارك في مناقشة المجلس اليوم بشأن الأطفال والصراع المسلح. كما يسرنا أن نرى جامايكا ترأس مناقشة مفتوحة أخرى لمجلس الأمن بشأن رفاه الأطفال أثناء الصراعات المسلحة وبعدها. ووفدي يقدر تماما الجهود التي يبذلها المجلس في الإبقاء على قضية الأطفال في جدول أعماله. واسمحوا لي أن أذكر أيضا مع التقدير بدوركم، سيدتي الرئيسية، بوصفكم رئيسا للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال: ذلك الاستعراض الذي يتم مرة كل عشرة أعوام لنتائج مؤتمر القمة العالمي للأطفال.

إن القصة التي رواها الحاجي بابا سوانح للمجلس هذا الصباح كانت بمثابة بيان توضيحي للتحديات التي تواجه الأطفال الجنود أثناء الصراعات وبعدها، ولا سيما في المنطقة الأفريقية. غير أن هذه القصة تشير كذلك إلى مدى إلحاح الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بتدابير تصحيحية كيما يترجم الالتزامات المشتركة من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، إلى تدابير عملية. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على بيانه وعلى تقريره (S/2001/852). ونرحب أيضا بالتقرير المفصل الذي قدمه للمجلس الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، الذي تشاركه السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعوته الواضحة وانشغاله بشأن الأطفال الذين يعانون من الصراعات. ونحن نشكرهم جميعا على التزامهم بهذه القضية.

ويسرنا أن نلاحظ أن مناقشة اليوم هي الرابعة من نوعها التي يجريها المجلس بشأن قضية الأطفال والصراعات المسلحة، وذلك تمشيا مع القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠)، مما يبرز التزام المجلس وعزمه على معالجة قضية الأطفال في الصراعات انطلاقا من ارتباطها بالسلم والأمن الدوليين.

ولا نغالي إذا قلنا إن ثمة حاجة إلى القيام بعمل ما. فالأطفال الذين تروعهم تجربة الحرب يتأثرون بها مدى الحياة، بدنيا ونفسيا. وبما أنهم يجبرون على أن يخدموا كجنود أطفال، فإنهم يكبرون في أحضان العنف ما لم تتم إعادة تأهيلهم على النحو الملائم. أما حالة الفتيات فهي أسوأ، حيث أنهن يتعرضن للاعتداءات الجنسية، والاغتصاب وإدمان المخدرات؛ كما يتعرضن لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية.

لذلك، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف غير مبال إزاء هذا الوضع المؤسف. ولا بد من تهيئة المناخ المؤاتي لتنشئة الأطفال. وفي منطقتنا، هناك عدد من المبادرات التي اتخذت من أجل معالجة هذه المشكلة، في إطار التزام عريض بتعزيز الرفاه الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي للنساء والأطفال. وهذا يشمل إنشاء وحدة لحماية الطفل في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك في نيسان/أبريل الماضي، لحماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يقعون بين شقي الرحى في حالات الصراع في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وليس ثمة شك في أن اتفاقية حقوق الطفل توفر لنا أشمل صك لتعزيز حقوق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. وتجدر الإشارة، كما علمنا من البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام، إلى أن البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية سيدخل حيز النفاذ في شهر شباط/فبراير المقبل. ومع ذلك، فإن التصديق على الاتفاقية وعلى البروتوكول لا يكفي؛ بل ينبغي أن تساند ذلك تدابير ملموسة. ونيجيريا تلتزم بتنفيذ تلك الصكوك وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

إننا نرحب بزيادة مستوى التعاون والشراكة فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من

أجل توفير التعليم والتدريب والغوث الإنساني للأطفال المتضررين. ولا بد أن تتم إعادة تأهيل الأطفال المتضررين بالحرب بشكل مستديم وأن تستكمل على نحو سليم تيسيرا لإدماجهم في المجتمع. كما أن هناك حاجة لتأمين توفير الموارد الكافية لبعثات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام بغية تمكينها من تنفيذ برامج التسريح وإعادة التأهيل. كما أننا نشجع إنشاء وحدات حماية الأطفال وإدراج أحكام الرصد في ولايات عمليات حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يجد الأطفال المتضررون من الحرب في جميع أنحاء العالم - خاصة في رواندا وسيراليون وأنغولا - في مشروع القرار الذي سيبت فيه المجلس في ختام هذه المناقشة الدعم والعون الذي يستحقونه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، في مستهل بياني، اسمحوا لي أن أهنئكم وأعضاء المجلس الآخرين على الدعوة مرة أخرى إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع الهام: الأطفال والصراع المسلح، وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2001/852) عن الأطفال والصراع المسلح وعلى التوصيات التي تضمنها ذلك التقرير.

في حروب اليوم، تتزايد مشاركة الأطفال، سواء كأهداف للعنف أو كمقاتلين. ويقدر أن زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ طفل قد تم تجنيدهم مقاتلين في ٨٧ بلدا. ويشارك ٣٠٠ ٠٠٠ طفل على الأقل في الصراعات بصورة نشطة، ويتورطون في القتال المباشر في ٤١ بلدا. وعلى الرغم من أن معظم الأطفال الجنود تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة، فهناك البعض في سن السابعة.

ولقد اجتمع زعماء العالم في سنة ١٩٩٠ في مؤتمر القمة العالمي للأطفال، حيث ألزموا أنفسهم، في جملة أمور، باتخاذ تدابير سياسية على أعلى المستويات لحماية الأطفال من آفة الحرب واتخاذ التدابير لمنع نشوب مزيد من الصراعات المسلحة. وقد أشار الأمين العام بحق، ونتفق معه تماما، إلى أن أفضل السبل لمعالجة مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة تتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة في المقام الأول. ومن هنا كان تأكيده على النهوض بثقافة السلام والوقاية.

لقد استخدم الأطفال عبر التاريخ في خدمات الدعم بل وكجنود. ومع ذلك، فقد تزايدت وتيرة الصراعات داخل الدول مما أدى إلى تفاقم الأوضاع، مثل التروح الداخلي، وفرار اللاجئين وفصل الأسر، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى فرض الضغوط على الأطفال ليصبحوا جنودا. لذا، كان من المستحيل التمييز بين الطفل الجندي الذي أرغم على ذلك أو الطفل الجندي المتطوع. وبعض الأطفال ينضمون إلى الجماعات المسلحة من أجل الطعام والبقاء على قيد الحياة أو بدافع الانتقام للفظائع التي جرت في مجتمعاتهم المحلية؛ والبعض الآخر قد يختطفون ليُضموا إلى الجماعات المسلحة في الحرب.

ومن الشائع أن يبدأ الأطفال بأدوار الدعم، ولكنهم كثيرا ما ينتهي بهم المطاف في الصفوف الأولى للقتال، حيث يقومون بزرع الألغام الأرضية أو اكتشافها، أو يشاركون في هجمات الموجات الأولى - وكثيرا ما يتم استمالة هؤلاء بالمخدرات ويوعدون بالطعام والمأوى والأمن، ويُرغم الأطفال الجنود أحيانا على اقتراف الأعمال البشعة ضد

الجماعات المسلحة الأخرى والسكان المدنيين، بما في ذلك أسرهم ومجتمعاهم المحلية في بعض الأحيان.

إن استخدام الأطفال في الصراع المسلح قد تيسر من جراء ما يقدر بـ ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم. وهذه الأسلحة رخيصة الثمن ومتينة وصغيرة الحجم وخفيفة الوزن ويمكن صيانتها بسهولة وصغيرة إلى حد يسمح لمن يبلغ من السن عشر سنوات باستعمالها. وإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وضعف مراقبة التجارة غير المشروعة يجعلان من السهل على أي شخص تقريبا الحصول على هذه الأسلحة ووضعها في أيدي الأطفال.

وينبغي أن تكون حماية الأطفال في الصراع المسلح، والحالة هذه، شاملة للجميع. وينبغي أن تُكفل سلامتهم البدنية، وأن توفر لهم الحماية القانونية بموجب القانون الدولي. وليس بوسعنا أن ننكر أن معظم فئات السكان المعرضين للخطر، ولا سيما النساء والأطفال، في كثير من حالات الصراع، يُستهدفون دون أي عقاب. ويعتقد وفدي اعتقادا جازما بأنه لا يجوز أن تكون هناك رأفة أو عفو عن الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال الأبرياء. وفي الوقت نفسه، علينا أن نتحلى بالإنسانية في التعامل مع الأطفال الذين يستغلهم البالغون المجردون من الضمير للاشتراك في الصراعات المسلحة، كما في الحالة المأساوية لأطفال سيراليون.

كما يدين وفدي بأشد العبارات استخدام الاغتصاب كسلاح متعمد في الحروب. وينبغي ألا يسمح بانتشار هذه الممارسة التي تحط من قدر النساء والأطفال. ويجب أن تدان بأشد العبارات. وإننا نتفق تماما مع دعوة الأمين العام إلى مواصلة محاكمة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال باعتباره من جرائم الحرب، ومع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعتبر الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب.

ويشيد وفدي بالعمل الممتاز الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضيتا الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى السفير أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح، في لفت الانتباه إلى المشكلة وتحسين ظروف الأطفال المتأثرين بحالات الصراع المسلح. وعلى الرغم من أننا نقدر هذه الجهود الجبارة في العمل مع الحكومات لتحسين حياة الأطفال في كل مكان، فإننا نشعر بالقلق إزاء ما نعتبره ثغرات في حماية الأطفال، وخاصة في الشرق الأوسط.

وإننا نرى أنه حتى تكون مناقشاتنا حول هذا الموضوع مثمرة، فإنه لابد من التصدي لمشكلة الشرق الأوسط. فبين الشلل الذي يعاني منه مجلس الأمن في مسألة الشرق الأوسط وتركيز الممثل الخاص على حالات الصراع المسلح السائدة في أفريقيا، يبدو أن محنة الأطفال الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الأجنبي قد أصبحت منسية. إنها حالة محزنة حقا عندما نتجاهل معاناة هؤلاء الأطفال لمجرد أننا لا نتمكن من التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الأوسط. وإذا ما كانت المسألة تتمثل في عدم وجود ولاية، فإن وفدي يقترح أن ينظر في المسألة وفي إصلاحها دون إبطاء.

ولا ينبغي لأحد أن يماحك في مسائل الولاية عندما يصبح الأطفال ضحايا لأي صراع مستمر، كما هي الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة بكل وضوح، حيث قتل أكثر من ٨٠٠ فلسطيني وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٢٠ بجراح منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، يشكل الأطفال منهم نسب مرتفعة للغاية. ويشير أحد مسؤولي اليونيسيف ومقره في القدس العربية، إلى أن إسرائيل اعتقلت أكثر ٦٠٠ طفل منذ

أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وتحتجزهم في معظم الأحيان في ظروف قاسية.

ومن دواعي القلق الأخرى لدى وفدي، محنة الأطفال الذين يعانون في ظل الجزاءات. ونظرا لكون نظم الجزاءات أداة عديمة الحس، بالرغم من الجهود الرامية إلى جعلها هادفة بصورة أدق، فإن تأثيرها أشد إيهاناً على الأطفال. وقد أبرزت تقارير الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الآثار الكارثية للجزاءات الشاملة المفروضة على العراق، والتي أسفرت عن وفاة أكثر من ١,٥ مليون شخص، معظمهم من الأطفال. وأن من المروع والفاضح، وفقا لما أشارت إليه اليونيسيف، أنه كان بالإمكان إنقاذ حياة نصف مليون طفل دون سن الخامسة من العمر لولا فرض الجزاءات على العراق.

وقد زادت معدلات وفيات الأطفال والأمهات أثناء النفاس في ذلك البلد عدة أضعاف، فاحتلت أعلى النسب في العالم. وإذا كانت الأمم المتحدة لا تريد أن تظل توصم بعار محنة الأطفال الأليمة في العراق، فلا بد من اتخاذ خطوات فورية لوضع حد لمعاناتهم. ولقد دعا وفدي باستمرار إلى إجراء استعراض فوري للجزاءات الشاملة ورفعها. ونود أن نشجع على ألا تفرض جميع الجزاءات في المستقبل – اللهم إن كانت هناك ضرورة لاستعمالها كتدبير ضروري وملجأ أخير – إلا بعد دراسة متعمقة ومتأنية لما قد يكون لها من آثار على المدنيين، وخاصة الأطفال.

ويرحب وفدي بقرب بدء نفاذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في الصراع المسلح، بالتصديق العاشر عليه من نيوزيلندا يوم الاثنين، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولوفدي وطيد الأمل في أن يؤدي البروتوكول الاختياري إلى النهوض إلى حد كبير بكفاحنا من أجل وضع حد لاستخدام الأطفال كجنود، ويوصي جميع الدول الأعضاء أن تصبح أطرافا. وتقوم ماليزيا، من جهتها،بدراسة أحكام البروتوكول الاختياري بإمعان ونشاط، تمهيدا للتوقيع عليه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد أولارا أوتونو للإدلاء بملاحظات ختامية موجزة.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، ستكون ملاحظاتي موجزة جدا. شكرا لكِ سيدتي الرئيسة، ولجميع أعضاء المجلس على هذه المناقشة. ولقد أحطت علما بالانتقادات والملاحظات والاقتراحات التي تقدم بها الأعضاء، وسوف أعمل ما في وسعي للعمل بموجبها.

ثانيا، أود أن أقول إن الولاية التي عهد بها إلي تتعلق بمصير الأطفال في جميع حالات الصراع المسلح.

واسمحوا لي أن أقول ثالثا، إن جميعنا، وخاصة في المجتمع الدولي، لا يمكن لنا أن نميز ضد الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو الظرف السياسي الذي قد يكونون فيه، وهذا هو سبب قولي صباح اليوم إن جميع الأطفال ينتظرون الشيء نفسه، ألا وهو – أغاني الخلاص.

كما أحطت علما بالرغبة الجامحة من جانب أعضاء المجلس في ردم الهوة بين القول والفعل، وإنني آمل، عندما نعود في المرة القادمة إلى هذه المناقشة في المجلس، في أن يكون قد اتخذ بعض الخطوات الملموسة ولو كانت متواضعة لردم هذه الهوة.

وأخيرا، أود أن أقول إنني أحطت علما برغبة المجلس في أن يرى تركيزا خاصا على أفغانستان. وسأعمل عن كثب مع اليونيسيف والزملاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة وبقيادة السفير الإبراهيمي لجعل هذه الرغبة بالفعل مثالا لاستجابة أكثر شمولا وأكثر استنادا إلى المبادرة منها إلى رد الفعل لاحتياجات وحقوق الأطفال.

مرة أخرى، أتوجه بالشكر للمجلس وأشكر المجلس شكرا جزيلا على إتاحة الفرصة للحاجي بابا سوانح لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناسبة. لقد كان يوما تاريخيا. شكرا للمجلس مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيدة كارول بيلامي للإدلاء بملاحظاتها الختامية.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): وأنا أيضا سأتوخى الإيجاز. وأود أن أبدأ أولا بالقول باسم اليونيسيف إننا نقدر بالفعل الفرصة التي أتيحت لنا للمشاركة وأن نشترك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح. وأعتقد بأن الشراكة التي أقمناها خلال السنوات العديدة الماضية تزداد قوة وأننا، من منظور اليونيسيف، نقدرها جدا ونأمل في أن يكمل بعضنا بعضا فيما نقوم به من عمل.

وأود أن أعرب بإيجاز عن تقديري لالتزام المجلس القوي بالتصدي لقضايا حماية الطفل، وبإدراج البعد الطفلي في كل مناقشاته - بالنسبة للقضايا الموضوعية من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضايا الأكثر تعلقا ببلدان محددة، كالتعاون بين حفظة السلام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والحاجة إلى تحسين المعلومات عن حالات الأطفال أو تحسين رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.

وأود أن أعترف أيضا بالاستجابة الإيجابية لمشاركة الحاج. وأرجو أن يحفز هذا إمكانية إشراك الأطفال والشباب أنفسهم في عمل المجلس. كذلك أود أن أعتذر عن عودتي متأخرا قليلا عصر اليوم. ولو كان أي إنسان معي لرأى صورته الرائعة في ميدان كرة القدم وهو يشارك في الإعلام اليوم عن الشراكة بين الاتحاد الدولي لكرة القدم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خلال مباريات كأس العالم لعام ٢٠٠٢ التي ستعقد في اليابان وكوريا.

وأعرب عن تقديري لاستمرار الأهمية الكبيرة التي يوليها المجلس للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي ستعقد بالفعل وستكون استثنائية أكثر من أي وقت مضى، فيما نرجو. كذلك نرجو أن يأتي القسم من الوثيقة الختامية المخصص لقضية الأطفال المتأثرين بالصراعات قويا وواضحا في صورته الأخيرة.

ونحن نسلم بالأهمية التي يوليها المجلس للبروتوكول الاختياري المتعلق بالتعليم والحاجة إلى تركيز خاص على الفتيات.

وختاما، أنهي بياني بالقول إننا أيضا نسلم بأن هذه ليست المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في هذه القضايا. فقد تكون هذه هي المرة الرابعة، على الأقل، التي يعترف فيها بشكل واضح بأن رفاه أطفال العالم هو مسألة تتصل في الواقع بالأمن العالمي. ولكننا نحث على أن ينطبق توافق الآراء العريض بشأن الأطفال المتأثرين بالصراعات، الواضح في مشروع القرار القوي، على استجابة مجلس الأمن لحالات قطرية محددة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.